الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٦)
السبت(٢٥/تموز/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٢:١٥) ظهراً.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة السادسة، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- النائب مازن غريب عبدالرحمن (نقطة نظام):-

استناداً إلى أحكام المادة (١٢١/ خامساً) من الدستور لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على اختصاص حكومة الإقليم بشأن تنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم بما فيها حرس الإقليم وباقي الأجهزة الأمنية، والذي يعد جزءً من المنظومة الأمنية المعترف بها دستورياً، نود أن نلفت عنايتكم إلى وجود إشكالية عملية لدى تطبيق قوانين والتعليمات.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نقطة النظام تكون على جدول الأعمال، السيدات السادة النواب نقطة النظام تكون مختصة على جدول الأعمال.

الفقرة الأولى تحتاج إلى حضور ثلثي أعضاء مجلس النواب حسب المادة (٥٢) من الدستور يبت مجلس النواب في صحة عضوية أعضائه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض بأغلبية ثلثي أعضائه، بما إن النصاب غير متحقق نأجل الفقرة الأولى ونبدأ بالفقرة الثانية.

*** الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.**

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

إن مشاريع قوانين الحسابات الختامية المعروضة أمامكم تأتي لمعالجة ملف رقابي مهم بقي متراكماً لسنوات ولم يكن التأخير حسمه بسبب جهة واحدة وإنما نتيجة مجموعه من الأسباب ابرزها تأخر مجلس الوزراء في المصادقة على حسابات الختامية وإرسالها إلى مجلس النواب، إضافة إلى تراكم الملفات خلال الدورات السابقة فضلاً عن إن آلية الإقرار تغيرت بعد صدر قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ إذ نصت المادة (٢٣) منه على أن يحيل رئيس مجلس النواب الحساب الختامي إلى اللجنة المالية، وبعد مناقشه تقريرها تصدر موافقه مجلس النواب على الحسابات الختامية بقانون، بعد أن كانت في الدورات السابقة تتم بقرار من المجلس وقد استوجب ذلك استكمال الإجراءات التشريعية اللازمة، كما إن قرار المحكمة الاتحادية للعدد (١٩٠) اتحادية ٢٠٢٣ الزم الحكومة بتقديم الحسابات الختامية، وانطلاقا من مسؤوليتها الدستورية عملت اللجنة المالية على استكمال جميع المتطلبات القانونية والفنية وإعداد مشاريع القوانين الحسابات الختامية للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، لتكون هذه أول مرة تعرض فيها الحسابات الختامية بصيغه قانون وفقاً لأحكام القانون النافذ، كما نؤكد أن إقرار الحسابات الختامية لا يعني إسقاط أي مخالفة أو تجاوز في تقارير ديوان الرقابة المالية، إذ إن المادة السادسة من مشاريع القوانين المصادقة على الحسابات الختامية تقضي بإحالة المخالفات والتجاوزات المثبتة في تقارير ديوان الرقابة المالية إلى هيأة النزاهة والادعاء العام والجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها، لذلك فان المصادق على حسابات الختامية لا تعد إبراء للذمة ولا تنهي المسؤولية القانونية عن أي مخالفة أو تجاوز، ونظرا لعدم مصادقه مجلس الوزراء لغاية الآن على الحسابات الختامية للأعوام ٢٠١٦ وما بعدها فإننا نوصي مجلس النواب بإصدار قرار ملزم يلزم مجلس الوزراء بإرسالها خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً بما يضمن انتظام الرقابة المالية وعدم تكرار هذا تراكم مستقبلا، نحن لغايه الآن لدينا ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ من ٢٠١٦ وما بعدها لم تصل إلى مجلس النواب فنحتاج قرار من مجلس النواب بضرورة إكمال مجلس الوزراء المصادقة على باقي السنوات.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا موجود في الدستور وقرار المحكمة الاتحادية، هذه مخالفة لكن لا تحتاج أن نصوت على أن تكون إلزام، هذه مخالفة للدستور.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.

- النائب احمد عبد حمادي المساري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.

- النائب احمد حامد خلف الجابري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.

- النائبة زينب رحيم طعيمه المطر:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.

- النائبة غفران اقبال يوسف الاعرابي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٢.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٣.**

- النائب غفران إقبال يوسف الأعرابي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٣.

- النائبة إخلاص صباح خضر الدليمي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٣.

- النائب حسن شاكر عوده الكعبي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٣.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٣.

- النائب باقر يوسف خلف الياسري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٣.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٤.**

- النائب احمد حمه رشيد احمد:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٤.

- النائب حسين علي جبار العبدالله:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٤.

- النائب دانه عبدالغفار عزيز مام فقي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٤.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

نود أن نبين إن السنة المالية ٢٠١٤ شهدت ظرفا استثنائيا تمثل بعدم إقرار قانون الموازنة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي مر بها العراق آنذاك ولا سيما مع تصاعد الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، وبناءً على ذلك جرى تنفيذ الإنفاق والإيرادات استناداً إلى البيان المالي الصادر عن مجلس الوزراء باعتباره الاطار القانوني والإداري الذين نظمت بموجبه الإدارة المالية العامة خلال تلك السنه، وليس استناداً الى قانون الموازنة الاتحادية النافذ وكما هو الحال في السنوات السابقة، وعليه فأن الحساب الختامي لعام ٢٠١٤ اعد ودقق وفق البيانات المالية والسجلات الرسمية والبيان المالي الصادر عن مجلس الوزراء بما ينسجم مع الواقع المالي والإجراءات التي اعتمدتها الدولة خلال تلك السنة الاستثنائية، ولا يعد ذلك إقرار لصحة جميع الإجراءات الصرف واسقاطاً للملاحظات وللمخالفات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية والتي تبقى خاضعة إلى المسائلة والإجراءات القانونية.

- السيد عدنان فيحان (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة خامساً: القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥.**

- النائب جمال احمد محمد سيدو:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٥.

- النائب منصور حسين مدور البعيجي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٥.

- النائب ناصر تركي ياسر ال عواد:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٥.

- النائب ريبوار كريم محمود حسين:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على حساب الختامي للسنه المالية ٢٠١٥.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.**

- النائب ريبوار هادي عبدالرحمان برايم:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

- النائبة ساره لطيف عبدالله الدليمي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

- النائب ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

- النائب ثائر جاسم راضي حسين:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢.

السيد عدنان فيحان (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة سابعاً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون صندوق الإقراض الزراعي الميسر رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.**

- النائب بايز اسماعيل اسعد زراري:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون صندوق الإقراض الزراعي الميسر رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون صندوق الإقراض الزراعي الميسر رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون صندوق الإقراض الزراعي الميسر رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة ثامناً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.**

- النائب ريبوار هادي عبدالرحمان برايم:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.

- النائب علي صابر كاظم الكناني:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.

- النائب فاروق محمد سعيد فاروق:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.

- النائب ثائر جاسم راضي حسين:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.

- النائبة ساره لطيف عبدالله الدليمي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة تاسعاً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.**

- النائبة نهله جبار خليفه الفهداوي:-

تقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة ياسمين اياد عبدالكريم نورالله:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة زمن مالك عبدالله خنياب:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة أنعام علاء الدين حمودي العبيدي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائب علي صابر كاظم الكناني:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة ياسمين أياد عبدالكريم نورالله:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائبة أنعام علاء الدين حمودي العبيدي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.

هذا المقترح أنا قدمته منذ الدورة النيابية الخامسة واعلنا عليه ولكن لم تكن الظروف مناسبة، الآن اعدينا نص جديد قبل فترة وارسل إلى اللجنة القانونية وبعدها اصبح عليه تعديل وارسل إلى لجنة العمل فما قرء ليس النص الذي أعددناه وقدمنا المقترح عليه، قدمنا نص جديد مع ذلك قلنا لنمضي في القراءة الأولى وبعدها نمضي بالمعالجات في القراءة الثانية وأعداد التقرير.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

أي مشروع أو مقترح قانون يدرج على جدول الأعمال يحول إلى اللجنة القانونية لإبداء الرأي في المضامين وايضاً الجوانب اللغوية.

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط (نقطة نظام):-

المادة (٦٩) تشكيل اللجان النيابية الدائمة ابتداءً من أول جلسة يعقدها المجلس ويتم التصويت على كل عضو من أعضاء اللجان بشكل فردي ويراعى في تشكيلها رغبه العضو واختصاصه وخبرته، اليوم لجان مهمة لغاية هذه اللحظة لم تشكل أتحدث عن لجنة الشهداء والضحايا وسجناء

السياسيين هذه اللجنة المهمة التي لغاية الآن لم يصدر لها امراً نيابي، بينما حسب النظام الداخلي تم تحديد عدد أعضاء اللجان (١٩) بعدها (٢١) وأعطينا صلاحية إلى الرئاسة بإضافة عضوين، لكن اليوم نرى بعض اللجان تجاوز عددها (٣٠) وهذا خلاف النظام الداخلي، اليوم لا نتهاون ولا نتساهل بحقوق الشهداء وذوي الشهداء وبالخصوص هناك مجموعة من القوانين المهمة مرحلة من الدورة السابقة التي مثلا التعديل الثالث لقانون (٢٠) الذي هو تم تمديد القانون بقرار حكومي واحذر وأقول هذه قنبلة موقوتة أن يمدد قانون بقرار وعدد المشمولين بهذا القانون اكثر من (٤٠٠) الف، ايضا التعديل الثالث لقانون (٥) حول أصحاب البطاقات الحمراء وغيرهم، لا تهاون في حقوق الشهداء وسجناء والمضحين الذين بني النظام السياسي الموجودين نحن جزء منه، نطالب الرئاسة بحسم موضوع اللجان وخصوصا لجنه الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

أنا اتفق معك، من المفترض نحن كرئاسة مجلس النواب قبل النواب أن نلتزم بالنظام الداخلي، وهناك الحقيقة خلافات سياسية داخل المكونات وايضا بين المكونات، لكن أتمنى أن تدعمونا وان تساعدونا في حل هذه القضية بأسرع وقت.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

انا أريد أن أتحدث من منطلق قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (وجعلنا من الماء كل شيء حي) صدق الله العلي العظيم، نحن اكثر من نائب من محافظة البصرة ومحافظات الجنوب طرحنا في مجلس النواب موضوع ملف الماء، اعتقد نحن محافظات الجنوب باعتبار نعاني من شحة المياه وأزمة المياه المالحة، الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم بعظمته بجلاله وقدرته قال (جعلنا من الماء كل شيء حي) اذا إذا لا يوجد لدينا ماء نحن أموات، بالتالي سيادة الرئيس الموضوع يطرح اكثر من مرة واكثر من نائب في جلسة اليوم مشروعات القوانين الحسابات الختامية للسنوات التي قرأناها ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ هذه المشروعات التريليونات نقراها وتتوزع بين الوزارات والقطاعات وتشكيلات، نحن لا يوجد لدينا أموال لا يوجد لدينا كهرباء اذا هذه التريليونات أين تذهب؟ هذه المليارات اين تذهب؟ الى (عدنان الجميلي) حتى يدفنها هذه المشكلة، نحن طالبنا والتقينا بوزير الموارد المائية مشكوراً لحل أزمة في محافظة البصرة يحتاج الى (٦) مليار دينار من غير المعقول وكلفنا نحن شخصياً نريد ان نأخذ من المنافع الاجتماعية من وزارة النفط ومن وزارة النقل باعتبار المنافع الاجتماعية لشركه الموانع (٦) مليار حتى يحل ازمة، وهذه التريليونات تتوزع اخذوا من الحساب الذي فتح في وزارة المالية من سرقات (عدنان الجميلي) وأشباه أعطونا (٦) مليار حتى نحل أزمة حتى نعالج ملف حتى الناس تعيش عليه كائنات وليس فقط بشر، انت تعلم نحن في البصرة ليس لدينا عصفور لان العصفر يشرب ماء مالح يموت، انا انقل لك معاناة المدينة اذا تعرض الموضوع على المجنون في الشارع تقول له انت ليس لديك عقل هذه المدينة التي تورد العراق وسلة العراق الاقتصادية وغذاء العراق وليس منتاً وهذا واجبنا جميعا ونحن في مشتركات وهذه المحافظة تدر خير على العراقيين، هذه المحافظة ويحتاجون الى الماء لا احد يصدق، اطلب من جنابك ومن الرئيس ونائبيه تشكيل لجنة عاجلة للوقوف على ملف المياه في محافظة البصرة، سبق وان طرحت في الجلسة السابقة جنابك قلت لنعالج الموضوعات على انفراد موضوع بعد الموضوع ملف المياه ملف مهم ومدينه البصرة (٥) مليون نسمة تعاني، نحن نريد منك توجيه تشكيل لجان تقف على المسببات، وهذا نداء إلى رئيس الحكومة السيد رئيس الوزراء ومن خلال هذه المنصة من داخل مجلس النواب لطالب بإرسال وفد حكومي للوقوف على أزمة المياه.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

في الحقيقة القضايا الاستراتيجية والبنية التحتية للبلد عبارة عن مياه وكهرباء وشوارع ومستشفيات، فمن المفترض فعلاً المجلس يفتح هذه الملفات كل ملف على حدا، ونعمل عليه ويكون برنامج عمل ان هذه السنة نعمل على ملفين والسنة القادمة التشريعية على ثلاثة ملفات، فأرجو في رئاسة المجلس وانتم تقدموا لنا المساعدة حتى نفتح هذه الملفات.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

أنا لاحظت إن فواتير الماء في الفترة الأخيرة أسعارها مخيفة، المواطن عندما يذهب إلى دائرة الماء ويحاسب على فاتورة الخاصة به يدفع مبالغ مخيفه من اجل تسديد أجور الماء، والمشكلة الماء الذي يصل الى المواطن من المفترض إن المواطن يشتكي على دوائر الماء لان الماء الذي يصل الى المواطن لا يسبح به شعره يتساقط، لا يوجد هكذا منطق بيت فارغ لا يوجد فيه نفر او نفرين او متروك نفس البيت الذي فيه عائلة او عائلتين ونفس قيمه الفاتورة على أي أساس حتى في الغابة لا يوجد هكذا الكلام ولا يوجد هكذا منطق، فيحتاج مجلس النواب ان يتدخل في هكذا مواضيع وتوجد الكثير من المواضيع مثل هذه المواضيع مشابهه لهذا الموضوع فواتير ماء مليون ومليون ونصف على عوائل فقيرة لا توجد لديها إمكانية.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هذا خاص بشهر واحد أم عدة أشهر؟

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

كلا لعدة اشهر، لكن في المقابل يجب أن تكون خدمة جيدة تقدم إلى المواطن، لا يوجد هكذا منطق ان ارسل لك فواتير ورغما عنك تدفعها سواء بيت متروك او غير متروك، جيراني بيته متروك فاتورته نفس العمارة المجاورة لهم لا يوجد هكذا منطق، ناهيك عن الكهرباء والماء وهذه التفاصيل وتوجد مناطق لا يوجد بها عدادات كهرباء وايضاً يأخذون مبالغ كبيرة وعندما تريد ان تحول عقار او تتحرك على هذا الموضوع يأخذون ضرائب مخيفه أرقام مخيفه في الفواتير هذه مشكلة كبيرة، أيضا يوجد موضوع اعتقد لا يتداوله كثيراً اطراف بغداد أنا أتجول في مناطق في اطراف بغداد نزور في بعض الأحيان عوائل فقيرة ونتابع عملنا المجتمع والإنساني وتواصلنا مع الناس تذهب الى منطقه النهروان مثلا النهروان عندما ينجلط شخص بها بين النهروان لغاية أن يصل إلى بغداد هو ميت لأنه لا يوجد مستشفى في النهروان، الراشدية التاجي والطرق غير معبده وهو فقط طريق واحد رئيسي معبد وهذا الطريق متهالك بشكل تام، تدخل إلى منطقة في الصيف عبارة عن مياه اسنه ونفايات والوضع مقلوب راسا على عقب، وبالتالي نحن كمجلس نواب واجبنا الأخلاقي والإنساني أن نتابع هذه المبالغ التي تصرفت في هذه المناطق اين ذهبت، عندما تأتي الى موازنة محافظة بغداد مبالغ تريليونات تأتي تصرف في مناطق من المفترض هذه المناطق على اقل تقدير فيها مستشفى على اقل تقدير منطقة فيها أعداد كبيرة من المواطنين يكون في إجراء حقيقي على ارض الواقع، أين هي أموال الدولة؟ هذا السرقات التي حصلت في المناطق اين ذهبت أموال العالم؟ مشروع مجاري لا نستطيع أن نعمل مداخل إلى المنطقة لماذا؟ لماذا لا تعمل مداخل الى هذه المنطقة الناس تدخل الى المنطقة يقول لك لدينا مشروع مجاري اذا لم يكتمل لا نستطيع أن نعمل شيء هو مشروع المجاري مضى عليه سنوات هذا غير منطق، أريد أن أتحدث عن موضوع البطالة الموجود في العراق أتحدث اليوم عن اكثر من مليون عامل اجنبي في العراق هذه كارثة كبرى في المقابل لدينا نسبة البطالة وصلت مراحل متقدمة جداً، اليوم الدوري يجب أن تتخذ قرار حقيقي في إجلاء هذه العمالة الأجنبية الغير مفيدة، اذا عامل اجنبي لديه ابداع في مجال معين في حرفه معينة نحن نحتاجها كعراقيين أتمنى، لكن عامل اجنبي فقط لأعداد تكديس هو ممكن ان يهرب عملة صعبة وجميع هذه التفاصيل والدولة لا تعلم بهذه الموضوع.

- النائب علي صابر كاظم الكناني:-

لا يخفى عليكم وعلى سادة النواب اننا اليوم لدينا مشكلة كبيرة جداً، هي ان الشارع العراقي اليوم جداً متوتر بسبب نقص الخدمات وعلى راس الخدمات قضية الكهرباء، تكلمنا في قضية الكهرباء وان شاء الله غداً لدينا استضافة الى السيد معالي الوزير يوم الاثنين، ولكن ايضا لدينا مشكلة خطيرة جداً وهي قضية البطالة تطرق النائب ايضاً على قضية البطالة، اليوم ابناء الشعب العراقي والناس التي تريد مصدر رزاق تريد ان تعيش يقول أنا انتخبتك وأوصلتك إلى هذا المكان منكم من اصبح وزير ومنكم من اصبح رئيس وزراء، فبالتالي نحن مطالبين بتوفير لقمة العيش لهذه الشباب وبالتالي عندما تكون هناك مظاهرات وتكون ازمة نحن نقمع هذه الشباب ونقول لهم لا تتظاهرون ولا تتكلمون ولكن هو يقول لك انا اريد ان اعيش، لا وفرت لي درجة وظيفية ولا وفرت لي خدمات وبالتالي تطلب مني ان لا اخرج بالضد منك، نحن لدينا في محافظة قار لدينا المدينة الصناعية نحن يجب ان نذهب باتجاه القطاع الخاص بسبب الظروف بسبب نقص الأموال بسبب الحرب الإقليمية لا توجد لدينا أموال حتى نقوم بالتوظيف، القطاع الخاص نحن لدينا في محافظة ذي قار المدينة الصناعية تحتوي على (٩٥٠) مقسم اي (٩٥٠) مكان لإنشاء مصنع لو كل مصنع يستوعب (٢٠) شاب بالتالي نحن لدينا يتوفر في محافظة واحدة اكثر من (٢٠) الف الى (٢٥) الف درجة وظيفية، المدينة الصناعية تم إنشائها في سنه ٢٠٠٩ ولغاية الان مكتملة بالكامل من التحتية مكتملة بالكامل متوقفة بسبب خلافات بين المحافظة وبين وزارة الصناعة، أخر كتاب وصل الينا من وزارة الصناعة يقولون السبب في محافظة ذي قار ما هو السبب سيادة الرئيس؟ أتمنى تستمع لي والسادة النواب أيضا يستمعون إلي، السبب أنبوب ماء لم يتم توصيله بسبب الموافقات القطاعية تم إيقافها وطول الأنبوب (١١) كم وخط للكهرباء لم يتم توصيله طوله (٨) كم، يعني مدينه صناعيه تتوقف منذ سنه ٢٠٠٩ لهذا اليوم وتشغل الأف الشباب وتخلصنا من قضية الضغط على القطاع الخاص تتوقف على هذه الأسباب سيادة الرئيس؟ والله العظيم يوجد تقصير واضح سواء كان في محافظة ذي قار او في وزارة الصناعة في هذا الملف، لذلك نطلب منكم سيادة الرئيس أن يوجه كتاب من قبلكم إلى رئاسة الوزراء حتى تتدخل رئاسة الوزراء في المباشر وهذا يحل لنا أزمة كبيرة جدا ويشغل لنا الأف الشباب.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

العمل الترقيعي أنا لا أؤمن به، نحتاج إصلاح جذري للعلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات، لأن لو كل ملف صغير أو كل قضية نرسل كتاب ورئاسة المجلس تتابع هذه لا تحل مشكلة من المفترض يكون لدينا اطر واضحة وقوانين واضحة في هذا المجال.

- النائبة سارة أياد هاشم علاوي:-

أن قيام مجلس النواب اليوم بالنظر في مصادقة الحسابات الختامية للسنوات المالية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ يمثل خطوة مهمة والرغم من أنها جاءت متأخر وتمثل خلال واضح في منظومة الإدارة المالية لا أنها تبقى ضرورية لتعزيز الرقابة البرلمانية على المال العام وترسيخ مبادئ الشفافية والمسائلة ويعد ذلك استحقاق بالغ الأهمية ألانها تتعلق بمرحلة شهد بها العراق أرادات عالية حيث دخلت إلى خزينة الدولة مئات المليارات من الدولارات وكان من المفترض أن تتحول هذه الأموال إلى كهرباء مستقر ومستشفيات حديثة ومدارس تليق بأبنائنا وبنية تحتية متطورة وفرص عمل وخدمات تحفظ كرامة المواطن لكن بعد مرور أكثر من (١٠) سنوات لا يزال المواطن العراقي يعاني من انعدام أبسط الخدمات أين ذهبت هذه الأموال؟ لماذا إلى هذه اللاحظة المواطن العراقي بعد يعاني من أزمة الكهرباء؟ لماذا مدارس أطفالنا متهالكة؟ لماذا أصبحت المدارس من طين؟ وبحيث وصلت إلى مرحلة المدرس ما ممكن يدرس الطلاب؟ ولا في برد الشتاء ولا في حر الصيف لماذا المستشفيات لم تستطيع تلبية احتياجات المرضى لماذا لا زالت عوال شهداء وجرحة والضحايا تنتظر حقوقها هذا الواقع هو نتيجة سنوات طويلة من الفساد وغياب المحاسبة وتراكم الإخفاقات هذا الأمر يستوجب مراجعة هذه الحسابات بكل شفافية ومسؤولية نؤكد أن المحاسبة لازم تشمل الجميع بدون استثناء وهو واجبنا أن نكشف كيف أنفقت هذه الأموال وأين انصرفت واصبح هدر بسبب الفساد وسوء الإدارة نطالب اللجنة المالية عند استكمال دراستها لهذه الحسابات تقدم إلى مجلس النواب تقرير واضح يتضمن نتائج مراجعتها وملاحظاتها لمصارحة الشعب العراقي وان يقترح أن مجلس النواب بالتنسيق مع اللجن المالية يستعين بشركات تدقيق مالي عالمية متخصصة عندنا **PWC** عندنا **ORNISTAN YOUNG** لضمان إجراء مراجعة مهنية مستقلة وشاملة للحسابات الختامية وصولاً لكشف الحقائق كاملة وترسيخ مبادئ الشفافية والمسائلة والأموال العراقية أموال الشعب والأمانة التي حملنها تفرض علينا ممارسه أعلى درجات الرقابة والمحاسبة واستعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

- النائب ياسر إسكندر جواد وتوت:-

يوجد عندي شقين شق الأول ما يخص الحسابات الختامية وشق ثاني بما يخص مداخلة اللجنة الأمن والدفاع السيد الرئيس المجلس المحترم أن القوانين المعروضة أمامنا اليوم والخاصة بالحسابات الختامية للسنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ هي حسابات مضى عليها اكثر من عقد من الزمن وأصبحت واقع القائمة لا يغير من الحقائق المالية والإدارية شيئا لماذا نكتف اليوم بإقرار هذه الحسابات هو نبحث عن المبرات والأخطاء والتأخير ولماذا لا تتم مسالة الجهات المعنية في وزارة المالية عن هذه الإخفاقات الكبير في عدم إنجاز الحسابات الختامية في الأوقات القانونية نطالب تدقيق الحسابات الختامية لسنوات ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ من قبل الرقابة المالية لذلك ندعو إلى بيان أسباب هذا التأخير ومحاسبة الجهات المسؤولة عن حفاظ المال العام وترخيص وترسيخ المبادئ الرقابة والمسائلة السيد الرئيس المجلس المحترم بما يخص لجنة الأمن والدفاع يجب أن يكون هناك آلية في إسناد المناصب الأمنية المهمة في البلد والتشكيلات العسكرية بحيث يجب أن يكون الضابط الذي تم إسناد المنصب عليه لا يمتلك جنسية أجنبية أضافة للجنسية العراقية ولذلك لا تكون عائلته خارج البلد بصورة دائميه ويتعرض مع القوانين والأنظمة العراقية أرجو من حضرتك الإيعاز إلى لجلة الأمن والدفاع بتدقيق كافة القيادات الأمنية من قائد فرق فما فوق وأيضاً التعامل المشترك بين مكتب القاعدة العام القوات المسلحة.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

حسب معلوماتي أن المناصب السيادية لا يسمح لهم بامتلاك جوازات اجنبيه لكن هذه التفاصيل الحقيقة ما عندي علم.

- النائب سعد نعيم رضوي العقابي:-

نقف اليوم أمام قانون المصادقة على الحسابات الختامية وكمثال ٢٠١٢ لنكشف بالأرقام حجما هائلا من الإرادات والإنفاق وفي مقابل ذلك وجود عدم وجود رقابة وضبابية ومخالفات تتطلب منه وقف جادة ومسائلة لا تختصر على مجرد تمرير النصوص إليك أمثلة دقيقة ومعززة بالأرقام مؤشرات الحسابات الختامية تكشف إن الإرادات لسنة ٢٠١٢ بلغت (١١٩) ترليون هذه الإيرادات النفطية الأنفاق بلغ (١٠٥) ترليون وقسمت إلى (٧٥,٥) (١٠) ترليون هذا جاري الأنفاق بلغ (١٠٥) ترليون هذه حسابات ٢٠١٢(٧٥,٥) هذه جارية بالإضافة إلى (٢٩) و (٣) بالعشرة استثماري نود أن نشير إلى أن هناك مخالفات كثيرة أهمها رصد تجاوزات بقيمة (٥) (٩) ترليون دينار دون توضيح أسباب مبررات صفها ثانياً غياب الرقابة

عن إقليم كردستان حيث تم تمرير مصروفات بقيمة (١٣) ترليون ونص دينار دون خضوعها إلى ديوان الرقابة المالية ثالثاً مسائلة متعلقة بضبابية الحسابات المتعلقة بمسألة الديون

فمثلا هناك رصيد لسلف النقدية (٩١,٩) ترليون بالتريليون والأمانات (٢٤) ترليون دينار دون تفاصيل أو جدوى أو جداول تسوية موجود رابعاً هناك حسابات فيها تقاعس مكتبة الوزارة المالية خاصة الذين ذكروا بها الأخوة في اللجنة المالية هناك حسابات مختصة بحساب **FMS** وكذلك حساب دي أف أي.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

هذه التفاصيل سوف ناقشها بعد القراءة ثانية.

- النائب سعد نعيم رضوي العقابي:-

أنا الآن الغرض من عندها السيد الرئيس هناك ملاحظات وإجراءات عبر السنين لا لم نجد لا من قبل اللجنة المالية وكذلك من ديوان الرقابة المالية هذه التريليونات هذه نقطة أولى.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

هو الخطأ من عندنا مفروض من صادق على الموازنة لا نصادق على الحسابات الختامية كل سنة.

- النائب سعد نعيم رضوي العقابي:-

غياب التفاصيل الرقابية وجداول التسوية يحرم البرلمان والشعب من مراعاة ذلك لذلك اليوم نرى وسط هذا الغياب الرقابي اليوم نرى الشعب مثلاً أعطيك كمثال السيد الرئيس والأخوة أعضاء مجلس النواب اليوم الوجبة السابعة بالرعاية الاجتماعية الذي هم اليوم ينتظرون (٢٥٠) ألف يحلمون بهذا الحلم اليوم ما نستطيع نخصص لهم الميزانية من هذه التريليونات ونفرحهم هذا واحد ثانياً ذكروا الزملاء النواب اليوم الكهرباء وأعطيك كمثال في واسط اليوم عندها محطة وعندها نفط وتصدر والنسب اليوم في أزمة موجود ومتصاعدة غياب وكذلك المحافظات الذي أريد ذكر يجب أن تكون هناك رقابة عادلة أمام حقوق الشعب.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

البرلمانية يتم أيعاز إلى لجنة الأمن والدفاع فيما يخص مقترحات النائب ياسر إسكندر وتوت.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

مشكلة الكهرباء مشكلة أصبحت عقيمة يعني حقيقة الأمر نحن هنا ما نبقى متفرجين فهذا الموضوع سوف يحملنا عبئ جميعا أنا سابقا اطرقت الموضوع مقترح وهو المقترح أرى مناسب يعني مقترح موضوع طاقة شمسية تعلم أنت الطاقة الشمسية اليوم على هذه الرسوم الجمركية بالوقت الحالي ما ممكن أي واحد يستطيع يشتريها بالسوق المحلي لماذا؟ بسبب الرسوم الجمركية الباهظة يعني نحن مطلبنا سابقاً طلبنا وارجع اكد بالوقت الحالي لان الوضع يوم بعد يوم يسيئ الوضع يوم بعد يوم يتأزم بالشارع يعني نحن حتى الكلام الذي نتكلم حتي دائماً يعني ما نرى يوجد حلول على ارض الواقع حتى نستطيع نواجه هذه الناس يعني حقيقة والله العلي العظيم معدل يوميا التزاماتي ومظاهرة بالمنطقة الفلانية ومظاهرة بالمنطقة الفلانية وانا ذاهبين اروض هؤلاء الناس ونريد أن ننقل هذه الناس ما عندنا كلام نتكلم للناس حقيقة الأمر والله خبرت بالتوزيع ضاف لي بما كان ساعة ونص أو ساعة وربع وبالإضافة للشد داون وانقطاعات بهذه الساعة نحن السيد الرئيس الكلام اذا نقول ونعبر هذه كارثة نحن نلتمس من حضرتك نريد بحيث لو نقول نحن الذي نطرح على ارض الواقع يكون بأجراء حقيقي حتى نراعي الظروف والوضع الذي يدور على ارض الواقع لو نقول لا والله ما نداخل بأي موضوع الأن مداخلاتنا البعض ليس كل المداخلات نحن هنا الموضوع أطلب من حضرتك مقترح أطرحه لحضرتك وأريد بحيث اهتمام بالموضوع موضوع إصدار قرار ملزم بإعفاء كافة منظومات الطاقة الشمسية ومستلزماتها من الرسوم الجمركية والضرائب بنسبة (١٠٠ %) يعني ما ممكن اليوم الدولة على الطاقة الشمسية سوف أن تقوم ميزانية بلد ما ممكن يعني الدولة واقفة على هذه الرسوم الجمركية والضرائب.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

أكثر من مئة توقيع اليوم لعمل إجراء للعمال لكن الحقيقة النصاب لم يكن مكتمل الفكرة وصلت.

- النائب محمد جبار حسين الشمري:-

موضوع أعفاء بنسبة مئة بالمئة من الجمارك والضرائب لان ما ممكن اليوم الدولة محتاج هذه الرسوم الجمركية امسّ الحاجة المواطنة لها بالوقت الحالي الجانب الآخر اليوم نحن عفينها وانتهي الأمور نحن المفترض أن يكون تنسيق مع البنك المركزي والمصارف الحكومية ومثلا الرافدين والرشيد بنظام التقسيط الميسّر يجب أن يكون تقسيط ميسر يوجد ناس لا تستطيع تشتريها بالوقت الحالي حضرتك بالجلسة القادمة تكون إضافة فقرة فيما يخص هذا الموضوع لان هذا الموضوع لا يتحمل الأمر بعد ما يتحمل.

- النائب احمد كاين عبد نور الخزاعي:-

مداخلتي تخص المناصب الأمنية يعني خرصا على تعزيز الأمن الوطني وصيانة سرية المعلومات وحماية مفاصل الدولة الحساسة ونظرا لما تقتضيه المصلحة العليا وحسب المادة (١٨) من الدستور والتي تنص على عدم السماح بأسناد أي منصب امني أو تكليف أو أسناد لأي ضابط في المواقع الحساسة ضمن تشكيلات الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخبارية إذا كان يحمل جنسية أجنبية إلى جانب الجنسية العراقية يعني مزدوجة جنسية السيد الرئيس أو كانت عائلته تسكن بصورة دائميه خارج جمهورية العراق ولذلك لما يترتب على ذلك من تعارض محتمل في الاعتبارات الأمنية أو تضارب في الولاءات أو مخاطر تتعلق بحماية المعلومات والقرار الأمني أن هذا الأجراء يأتي في اطار تعزيز الثقة بالمؤسسات الأمنية وترسيخ مبدأ الولاء الكامل للعراق وضمان أن من يتولى أن من يتولى المفاصل الأمنية الحساسة من تتوافر فيه اعلى درجات الاطمئنان لذا نطلب من حضرتكم الزام القائد العام للقوات المسلحة بعدم أسناد أي منصب نتيجة لما تقدم عليه وأرجو توجيه لجنة الأمن والدفاع لهذا الأمر حتى يكون الأمر بكتاب رسمي.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

برلمانية لجنة الأمن والدفاع الأخذ بفكرة ومقترح السيد النائب.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

لدية ملاحظات لا تتجاوز الدقيقتين نعرف الآن لدينا (٣) قوانين التي تخص الشهداء قانون ضحايا الإرهاب قانون شهداء النظام السابق وقانون يخص شهداء الحشد الشعبي الحقيقة يوجد لدينا مشاكل في قضية تعين العام وخاص على مستوى قطاع العام من خلال موسم التعيينات وتكون لها النسب المعهود (٥ % ١٠ %) سجناء شهداء معاقين لا أخره لكن بالقطاع الخاص ذوي الشهداء ما يشملون وهنا عندنا مشكلة بها ضمن الاختصاصات المطلوبة على سبيل المثل بقطاع النفط بالاسمرار بالمحافظات المنتجة للنفط السيد الرئيس كل شهرين ثلاثة أربعة اشهر يطلبون (٥٠-٦٠) درجة وظيفية وفق الاختصاصات الموجود أنا اقدم مقترح في قطاع الخاص يكون هناك شمولهم خصوصا نحن قرأنا القراءة الأولى لهذا القانون وحتى لا يتعارض ونحن وضعنا فقرة تخص مع مجلس الخدمة الاتحادية يكون هناك تقطع وظيفي لا يكون هناك بها تنافس لذوي الشهداء أتمنى أن يكون توجيه للجنة النفط والغاز بالوقت الحاضر أو بصورة عامة لكل اللجان ذوي الشهداء تكون أولوية بالتعيينات بالقطاع الخاص لا نكتفي فقط بالقطاع العام نحن نتكلم عن ثلاث شرائح شهداء النظام السابق شهداء ضحايا الإرهاب والأعمال العسكرية وغيرها وكذلك شهداء الحشد الشعبي هذه مسألة جدا السيد الرئيس أن يشمل بالقطاع الخاص ذوي الشهداء سواء في الوقت الحالي من خلال تعليمات تصدرها الوزارات أو انتظار لحين إقرار هذا القانون هذه النقطة الأولى، أما النقطة الثانية السيد الرئيس بالنسبة للعقود الذي تم تصويت عليها في الموازنة الأخير الثلاثية التي تخص ما يقارب (٤٣٠) ألف من المنتسبين في وزارة الداخلية أتمنى من الإخوان في لجنة الأمن والدفاع أن يراعون ظروفهم كيف مراعاة ظروفهم تلاحظ الراتب قليل لا يتجاوز (٤٥٠) الف دينار ويداوم من قضاء إلى قضاء من ناحية إلى ناحية وبعض الأحيان يتجاوز حتى حدود المحافظة اذا تراجع نسبة المبالغ التي يصرف أجور النقل هي تفوق الراتب الذي جاء يتقاضاه يترجى في يوم من الأيام الذي يتم تثبيته على الملاك الدائم نحن يحتاجنا بالوقت الحاضر تكون أماكنهم أقرب حتى يتم معالجتها بالصورة الصحيحة ختاما السيد الرئيس قانون مساعدة القانونية صوتنا عليه بالدورة السابقة الخامسة قانون مساعدة القانونية وهذا قانون مساعدة القانونية في إيجابيات كثير يساعد الكثير من مؤسسات الدولة وكذلك يساعد المواطن الذي لا يمتلك جور تقاضي المحامي وغيرها وهذا سوف يكون من خلال المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان المفروض بجلس النواب هو انتهت المدة من الدورة السابقة وإلى هذه اللحظة لم يتم اختيار أعضاء مفوضين هذا القانون السيد الرئيس لا زال معطل تخصيصات المالية موجود من الدورة السابقة وإلى هذه اللحظة لم يمارس أو عمل بهذا القانون بسبب عدم وجود مفوضية السيد وكيل وزير العدل في الوقت الحاضر هو رئيس هذه المفوضية يحتاج إلى توضيح آلية العمل لهذا القانون والمضي بهِ.

- السيد فرهاد أمين أتروشي (نائب لرئيس مجلس النواب):-

سؤال القانوني للإخوة في اللجنة القانونية ما هو الفرق بين المساعدة القانونية وبين المحامي المنتدب من قبل الحكومة والمحكمة؟

- النائب علي جبار حافظ الازيرجاوي:-

حقيقة ما نعرف من نبدأ من المشاكل والتحديات التي يعاني من عندها المجتمع نستعرض يعني على عجالة في مناطق شرق القناة عندنا مشاكل وتحديات كبير ابتداءً يعني من القطاع المياه مناطقنا مناطق يعني شرق القناة ومع قضاء الزوراء يعني منطقة الأوسمة والأنواط وكذلك أيضاً سبع قصور بأكمله وناشدنا لمرات متكررة محافظة بغداد لكن لما نجد أذن صاغية رسوم الغرامات المرورية وكذلك أيضا الغرامات التي تفرض اليوم من أمانة بغداد واليوم تفاجئنا أيضا بالمنصة العقارات مشاكل وتحديات كبير الذي أريد أتحدث السيد الرئيس اليوم موضوع مهم وحساس وخطير موضوع المستشفيات التي هي يزيد عددها اكثر من (١٠) مستشفيات في بغداد منها مستشفى الحسينية مستشفى النهروان مستشفى الأمام علي الملحق هذا الموضوع يوجد بهِ فساد كبير و كبير و كبير جداً أبعاد هذا الملف أو الملف الفساد يبتدأ من أضافة مساحات إضافية للمستشفى نفرض على سبيل المثال مستشفى الحسينية وحيلة (٧٥) مليار اليوم أصبحت (١٣٥) مليار نسبة اندثار أعطوها(٦١) مليار الأجهزة كانت المنشأة أمريكي حولها إلى منشأة صينية الأجهزة الطبيعي كانت منشأة صيني باب أول حولها إلى باب سادس المصاعد وكذلك المولدات كانت منشأة إيطالي حولها إلى صيني يعني مستشفى تم بيعها تفصيخ وهي قبلها لا تعمل هذا الموضوع هو نفسه الذي ينطبق في مستشفى الحسينية أيضا حدث في مستشفى النهروان هذا نطلب من حضرتك الكريم أن توجه بان تشكل لجنة من قبل لجلة النزاهة ولجنة الصحة و كذلك أيضا لجنة المحافظات حتى هذا الموضوع يتم دراسته بصورة مستفيضة ويقدم لهيئة النزاهة الاتحادية تتخذ الإجراءات اللازمة أن هذا الموضوع يمس كم كبير من المجتمع العراقي بقرابة (٥-٦) مليون في مناطق شرق القناة ابتدأ من النهروان ووصولاً حتى الحسينية.

- النائب بسام جاسب محي الزهيري:-

عندي نقطتين حاول إيضاحهم أمامكم وأمام الأخوة الأعضاء مجلس النواب نقطة الأولى حول برنامج التغذية المدرسية في العراق والذي لغاية الآن لم نعرف ما ألة إليه هذا البرنامج من حيث وجود شبهات فساد حيث أن البرنامج قد سار بصورة مغايرة تماما لما مرسوم عليه ويمكن اكتشاف عملية الفساد من خلال مراجعة الواقع الفعلي لهذا البرنامج اذا لا توجد تقارير من الوزارات المعنية لغاية اللحظة فضلا عن توزيع مواد مغايرة مخالفة لمعايير وزارة الصحة والكثير من المخالفات التي رصدها ديوان الرقاب المالية بإحدى تقارير لذا أطلب من المجلس الموقع أن تأخذه بعين الاعتبار لهذه النقطة المهمة التي تتعلق بحياة أبناءنا الطلبة نقطة ثانية حول ضرورة التعديل القانوني المرافعات المدنية وقانون الأثبات والذي لغاية الآن ما زال التقاضي بين الأطراف يعتمد على أساليب قديمة منذ سبعينيات القرن الماضي والقوانين تغيرت حيث أصبح للتكنلوجيا دورا مهما في مختلف المجالات وما يزال التقاضي أمر مهلك لمن أراد التقاضي وعليه أدعو السيد الرئيس ونائبيه والسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب النظر بعين الاعتبار لهذا النقطة والاستعجال واضع تعديل لكل القانونين.

- النائب كاوه عبدالقادر حسن علي:-

السيد الرئيس أود أن اتحدث عن رواتب وترفيعات موظفي إقليم كردستان إن موظفي إقليم كردستان المستمرين بالخدمة حاليا والذين تمت إحالتهم إلى تقاعد خلال فترة إيقاف الترفيعات الوظيفية التي بدأت عام ٢٠١٥ من دون منحهم المستحقات المالية المقررة قانونيا ونتيجة لذلك حرم هؤلاء الموظفون من تعديل وزيادة رواتبهم التي تعتبر أهم جزء من حقوقهم المالية وكذلك لم تحتسب الزيادات المترتبة على ترقيات وترفيعات ولم تعدل رواتبهم الإسمية وامر الذي ينعكس سلبيا على الواقع المعيشي للموظفين وكذلك أنعكس سلبا على رواتب المتقاعدين فتقاضوا رواتب التقاعدية أقل مما يستحقونه وفقا للقانون لكون معادلة احتساب الراتب التقاعدي تعتمد بشكل أساسي على مقدار راتب اسمي وعلية فإننا نطالب الجهات المختصة بإزالة هذه الغبن الكبير ومراعاة الحقوق المشروع لموظفي إقليم كردستان عند أعداد موازنة عام ٢٠٢٧ وان يتم تثبيت استحقاقات وتخصيصات وعلاوات والترفيعات الوظيفية وصرفها بأثار رجعي بما يضمن أنصاف الموظفين والمتقاعدين وتعويضهم عن أضرار المالية التي لحقت بهم نتيجة إيقاف الترفيعات تحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة واحترام لحقوق القانونية المكتسبة.

- النائبة حوراء عزيز حميد العلي:-

اقف اليوم لاكتشف عن كارثة حقيقية تعسف بالشركة العامة لإدارة النقل الخاص تحولت بسببها من شركة رابحة تدر من (٩ إلى ١٠) مليارات شهريا إلى شركة خاسرة مديونة لوزارة المالية ل(١٦,٥) مليار دينار السيد الرئيس هذا الانهيار سببه الفساد الإداري وعقود الاستثمار والخدمات الوهمية والمبالغ فيها ونحن في محافظة البصرة نلمس هذا الشلل يوميا على أرض الواقع موقف ساحة السعد الموحد الموقف الوحيد المؤتمت

الإلكتروني لكن سيرفراته مستباحة حيث يقوم موظفون يدويا بتغيير وجهات سير المركبات للتلاعب بالإيرادات الحية وتقليل المبالغ المقيدة للدولة بعيدا عن رقابة الحسابات فضلا عن وجود عقود تنظيف ومولدات عاطلة يصرف لها وقود ومبالغ طائلة على الورق فقط دون أي وجود ميداني شل الباقي المواقف في البصرة والمحافظات تعاني بقية المواقف من توقف كامل وغياب للأتمتة وأصبح الساحات مهجورة بسبب الفوضى التي احتكرت الشوارع بمحيط المرائب وسط عز الإدارة عن فرض القانون والتنسيق مع المرور مما تسبب في تصفير الإيرادات وقطع قوت أصحاب الرقم الأحمر استنزاف أموال الموظفين في الوقت الذي تبرم فيه الشركة عقودا فلكية غير مجدية اقتصاديا مثل عقد تنظيم طلبات بـ (٢٦٠) مليار وعقود صيانة وهمية لمراقد ومواقف تحتاج صيانة تقوم بقطع الحوافز الشهرية والأرباح لعامي ٢٤ و٢٥ عن اكثر من (٢٥٠٠) موظف كادح لتغطية نفقات هذه العقود الفاسدة بل وتمارس النقل التعسف والترهيب بحق الموظفين والسائقين الذين خرجوا للمطالب بحقوقهم بناءً على ذلك نطالب وبموقف حازم من مجلسكم الموقر أولا تشكيل لجنة تحقيقية برلمانية مشتركة النقل والنزاهة لتدقيق كافة عقود الأتمته والصيانة والتشغيل للشركات العامة ومطابقتها ميدانيا ثانياً الزام وزير النقل بسحب يد الإدارة الحالية للشركة فورا وإحالتهم للتحقيق وإعادة اطلاق الحوافز والأرباح للموظفين المحجوبة ثالثاً توجيه امر مباشر لمديرية المرور العامة بالتنسيق مع النقل الخاص لأنهاء الفوضى بمحيط مواقف البصرة والمحافظات فورا.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

حقيقة الاستضافة التي تناولت موضوع الديون على الشركات الأجنبية والضرائب وكان مقدارها حسب ما كشف تقرير ديوان الرقاب المالية أن هناك سلف لم تُسدد من ٢٠٠٣ إلى الآن بمائة مليار وهناك مائة تريليون وهناك (٢٦) تريليون أيضا بذمة الشركات الضرائب لم تُسدد وهناك (٤) تريليون تضمين لم تُسدد وغيرها فقط (١٣٠) تريليون هل نكتفي فقط بالكشف هل نكتفي فقط أن نتأذى أنا التمس من رئاسة المجلس تشكيل لجنة تحقيقية مستعجلة لمحاسبة المقصرين ولتحصيل هذه الأموال لجنة من خلال اللجنة المالية واللجنة القانونية يقفون على الأسباب ونحاسب المقصرين.

- النائبة رجاء فاضل عزيز الحمدي:-

قبل اشهر والجميع يعلم تم التصويت من قبل هيئة الرأي على الدخول الشامل لطلبتنا في محافظات العراق بعد رفعه من لجنة التربية النيابية ورفع القرار إلى رئيس مجلس الوزراء، لكن للأسف إلى هذا اليوم لم يعرض في جلسات مجلس الوزراء وحضراتكم تعلمون إن الأيام تمر والطلبة تنتظر قرار مجلس الوزراء، والكل يعلم نفسية الطلاب في هذه الأيام نفسية تعبانة ومنهم من بصراحة هنالك حالات للانتحار، والجميع يعلم بهذا الشيء ولهذا نطالب رئيس مجلس النواب المحترم لمتابعة قرار اللجنة، هنالك قرار سابق ورفع من قبل اللجنة وهيئة الراي، وافقت عليه الوزارة وافقت عليه ولكن مجلس الوزراء إلى هذا اليوم لم يعرض في جلساته أداء القرار نتمنى متابعته من حضراتكم، شكرا جزيلا.

- النائب مازن غريب عبد الرحمن كريم:-

لدي فقرتين سيادة الرئيس تخص ذوي الشهداء اولاً طبعاً قبل أسبوع ناشدني احد عوائل الشهداء في محافظة كركوك، وكان في ٢٠٠٧ استشهد وكان رائد في الشرطة وأمام أنظاري استشهد كان على بعد ٥٠ متر مني، يعني من غير المعقول إلى حد الآن لم يأخذ استحقاقه بخصوص قطعة ارض، وللعلم سيادتكم سيادة الرئيس يعني فقط في كركوك إلى حد الآن موزع ومعطين إلى شركات الاستثمار ما يعادل (٢) مليون دونم، ولكن عندما يأتي الى موضوع الشهداء والجرحى والموظفين والمنتسبين إلى حد الآن لا يوجد أي حل واي أجراء بخصوص ذلك، أرجو من سيادتكم توجيه او مخاطبة مكتب رئيس الوزراء، كيف تقول سيادة الرئيس أن يبلغون المحافظين جميعاً في عموم العراق بتحديد وقت أو لحل هذا الموضوع، لأنه عوائل الشهداء والجرحى والموظفين، يعني يوجد موظفين لديه خدمه ٣٠ سنة إلى حد الآن لم يستلم قطعة ارض ولكن عندما يأتي مستثمر يطلب قطعة ارض بأقل من شهرين يحصل على جميع الموافقات هذه اولاً، ثانياً سيادة الرئيس استناداً إلى إحكام المادة (١٢١) خامساً من دستور الجمهورية العراقية لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على اختصاص حكومة إقليم كردستان بإنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم بما فيه حرس الإقليم هؤلاء إخواننا الذين ضحوا بدمائهم ضمن هذه التشكيلات في محافظه كركوك والموصل وفي عموم المحافظات، ولكن في ارض الواقع لم تطبق هذه المادة الدستورية، أزيد عليكم مثالا بسيط قبل أسبوع فتحوا تطوع المعهد العالي المنصب الذي فتحوه في وزارة الداخلية الحقل الذي تؤشر عليه انه أنت صاحب الشهيد فقط لا يوجد فيها حرس الإقليم او البيشمركة، احترامي للجميع فيها الحشد الشعبي وشهداء أخرى، يعني هؤلاء الشباب الذين ضحوا بدمائهم في هذا البلد ضد عصابات داعش من غير الممكن ان يضحي فيهم البلد، ليس فقط التطوع يعني في كل وزارات

الحكومة الاتحادية لا يأخذون امتيازاتهم، ارجوا من سيادتكم مخاطبة الوزارات وتوجيه الى الوزارات المعنية اثناء التطوع او اي شيء يخص امتيازات ذوي الشهداء مقارنه بالشهداء الأخرى يحسبون عليهم امتيازات.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هذا عملكم انتم في لجنة الأمن والدفاع ولجنة الشهداء وعمل اللجان يعني ليس شرط يعني انه الرئاسة تتدخل.

- النائبة فوزة محمد علوان الحسين:-

أضع أمام الحكومة المحلية والرأي العام قضية جداً مهمة لأخوتنا في محافظة نينوى وهم ١١٩ تدريسي من أبناء المحافظة باشروا أعمالهم رسمياً بعد نقل خدماتهم بموجب الأمر الوزاري المرقم ٨٤٨ في ٢٠٢٤/٤/١ إلا انهم حرموا من رواتبهم ومستحقاتهم منذ ما يقارب السنتين، أي مبرر قانوني يسمح للدولة بأن تطالب الموظف بالدوام وأداء واجباته ثم تمتنع عن دفع راتبه، إن الخطأ الإداري لا يتحمله الموظف، وهؤلاء أود أن انبه انهم ليسوا من التعيينات الجديدة، بل انهم موظفون نقلوا وفق أوامر رسمية نافذة، استمرار هذا الظلم يمثل إخلال بمبدأ سيادة القانون واعتداء على ابسط الحقوق الوظيفية والإنسانية، لذلك نطالب الحكومة و وزارة المالية بإنهاء هذا الملف فوراً وإنصاف هذه الشريحة الوظيفية المهمشة وصرف جميع المستحقات المالية بأثر رجعي وعدم ترك ١١٩ عائلة رهينه للإجراءات التعسفية التي تنتقص من حقوق الموظف وعوائلهم دون سند قانوني كما أضع أمام أنظاركم ملف حملة الشهادات العليا والأوائل ضمن الوجبة الثالثة الحاصلين على أكواد وظيفية ولا يزالون إلى حد هذه اللحظة بانتظار استكمال الإجراءات لتعينهم رقم إتمامهم جميع المتطلبات القانونية والإدارية، لذلك نطالب توفير الدرجات الخاصة بهم وتضمينها بفقره ضمن الموازنة الاتحادية بما يضمن تعينهم اسوه بالمشمولين في الوجبة الأولى والثانية ونرفض هذا التأخير الذي طال هذا الاستحقاق القانوني.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

سيادة الرئيس انا قاطع ٦٠٠ كيلو من البصرة الى بغداد حتى اجلس على هذا الكرسي الذي أنا حالياً اجلس عليه بفضل أصوات مواطني البصرة، لن أكون نائب وسيادتك جالس على هذا الكرسي بفضل أصوات الشعب العراقي وجمهوركم، دورنا هنا أن ننقل معاناة أهلنا وشعبنا، نسال سؤال إلى متى تبقى البصرة عبارة عن خزان نفط تصدر النفط وتعطي موازنة ٩٠% من إيراداتها النفطية وهذا لا احد يستطيع أن ينكره، ولا يأتي شخص يقول لي البصرة لم تعطي، البصرة تعطي ٩٠% من إيراداتها النفطية ومحرومة من ابسط حقوقها واذا تقول لي من ماذا محرومة، أقول لك اذا تأتي إلى البصرة إلى مستشفياتها وتجد فيها فقط البراسيتمول اذا تأتي الى مدارس البصرة تجدها مهدمة واغلبها مدارس كربانية اذا تأتي إلى مدارس البصرة تجد فيها أطفال وجوههم محروقة بسبب الماء المالح من غير المعقول أموال البصرة تدفن في المزارع، أموال البصرة تحرق في تنور الطين وابن البصرة الطفل منهك، اذا تسال عن هذا ما هو الطفل لا ينام يسحب النفس بصعوبة بسبب حرقة وجهة من الماء المالح اذا تقول لي ما هي معاناه البصرة لدي ١٩,٨٠٠ موظف عقد في البصرة إلى حد الآن الدولة الدوام سنتين عبارة عن صخرة من دون راتب ووزارة المالية غير منتبهة على صرف رواتبهم اذا تقول لي ما هي معاناة البصرة، البصرة عبارة عن عمالة أجنبية وشباب البصرة يجلسون في البيوت ويغسلون الصحون يساعدون أهلهم، إلى متى يستمر واقع البصرة هكذا هل تعتقد الحكومة الاتحادية من البصرة عبارة عن جماداً جماد لا يتحرك تتنازل عن حقوقها، لا والله لا نسمح بهذا الشيء، ورجاءً نحن لا نرغب ان نأتي هنا نتكلم ونسمعكم ونطرح المشاكل التي يعانونها أهلنا ونتلقى إجابة شكراً سيادة النائب ولا توجد إجابة على حجم المعاناة التي نعيشها اكتفينا، اصبحوا يسموننا مهرجون، نخرج ونتكلم في الإعلام والجمهور يكتب شكراً أنت بطل، وأنت شجاع والمسؤول الذي نوجه له الكلام يقول لي شكرا ولا توجد اي نتيجة، انا اليوم لا انتظر البصرة تحترق ويخرج أهل البصرة ويتأذون في الشوارع بسبب أزمة الماء ووزير الموارد المائية لا يعلم بأي شيء وبعد انتهاء الدورة البرلمانية مثل ما حصل في يوم سابق، يأتي ويجلس هنا الوزير ويقول أنا لا اعلم بالاتفاقية التي حصلت مع تركيا عبارة عن رجل كرسي لا نتمنى من الان يأتي الوزير ويجلس هنا ونقول له ما هي خطتكم لإنجاح مشروع ماء البصرة سيادة الرئيس الحيوان الذي هناك في البصرة عندما يشرب الماء يموت، والماء هو سر الحياه البصرة هل من المعقول انتم تنظرون لها (حائط نصيص) واي من كان يأتي ويدوس فيها، أنا لا أتكلم على قصة ولا استعرض، هذا هو واقع حال أهلنا ومواطنين، هذا الكرسي أنا اجلس عليه بفضل أهل البصرة الشرطي والجندي الذي في محافظة البصرة الذي عيونه مقتلعة من السهر حتى يحميني ويحميكم ويحمي المسؤولين محروم من قطعه ارض، وقطعة الأرض الخاصة فيه في مقاطعة الشهيد مكتملة، إلى حد الآن الحكومة المحلية ترميها على وزاره الدفاع ووزارة الدفاع ترميها على الحكومة المحلية ومنتظرين المستثمر يأتي ويأخذها، والجندي يعاني الجريح الذي أعطى عينه وأعطى ساقه وأعطى يده من اجل البلد ومن اجل أن أكون برلماني من المعيب علي أن لا أتكلم باسمه، سيادة الرئيس المعاناة كبيرة هذا المجلس لابد يسجل لحضرتكم في التاريخ نطلب موقف التاريخ مسجله لجنابكم وللرئاسة وللبرلمان انه هذه الدورة الأشخاص الذين هم فيها ليسوا أدوات قادة مثلوا

الشعب العراقي خير تمثيل وخرجوا بنتيجة، لذلك أرجوك رجاء باسم البصرة التي هم يسمونها ام العراق وعاصمة العراق الاقتصادية، من غير المعقول عاصمة العراق الاقتصادية يشربون ماء حتى الحيوانات لا تشربه، سيادة الرئيس أرجوكم رجاء اذا لديكم حرص على البصرة مثل ما لديكم حرص على إقليم كردستان، نطالب باستضافة السيد وزير الموارد المائية حتى يبين رؤيته تجاه مشكله البصرة.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب أعطي وقت لزملائك ايضاً هي مسالة مياه الشرب ليست مسالة وزير الموارد المائية، هي وزاره الإعمار والإسكان والبلديات، ومع الأسف لا يوجد لدينا وزير إلى حد الأن لكن أنا اتفق معكم ومتعاطف معك وكنائب لرئيس المجلس سوف نعمل سوياً ومع نواب البصرة انه نلاحظ هذا الملف ونجد له حل يعني ملف المياه في البصرة وملفات أخرى ايضاً.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

سيادة الرئيس طبعاً لدي موضوع جداً مهم ارجوا الانتباه، سيادة الرئيس انا اطلب من رئاسة مجلس النواب السيد رئيس مجلس النواب ونائبيه لاستضافه السيد وزير المالية المحترم في مجلس النواب العراقي، طبعاً سيادة الرئيس هذا الموضوع مهم جدا ولدينا أمور مهمة ينتظرها الشعب العراقي طبعاً نحن سياده الرئيس مثلما تعلم أعطينا وعود والسيدات والساده النواب اغلبهم أعطوا وعود كثيرة لأبناء الشعب العراقي ولدينا ملفات مهمة تتعلق بتوضيح من السيد وزير المالية وإعطاء جداول زمنيه وسقف زمني لكل منها طبعاً لدينا مثل ما تعلم، سيادة الرئيس قانون سلم الرواتب الذي من ٢٠٠٣ والى حد الآن وفي كل دورة انتخابية توجه وعود للموظفين العراقيين والى حد الآن لم يتم أي إجراء بشان هذا القانون المهم والذي يمس حياة أغلبية الشعب العراقي، الملف الثاني سيادة الرئيس هو ملف الأجور اليومية والعقود طبعاً، مثل ما تعلم حضرتكم الأجور اليومية الذين هم مسلوبة حقوقهم على مدى سنوات، فيهم من لديه ستة سنوات وسبعة سنوات وحتى وان كانت سنة أو سنتين هم حقوقهم مسلوبة ولا يعلم في اي لحظة يستغنون عن خدماته ولا يتمتع بإجازة ولا يتمتع باي حق من حقوق الموظفين الموجودين يختلف عن العقود ويختلف عن الجميع، الأجور اليومية مظلومين مظلومية لا شبيه لها، الأمر الأخر هو الخريجين القدامى ونحن شاهدنا مطالبات عديدة وتظاهرات كثيرة في أنحاء الشعب العراقي، الأمر الآخر سيادة الرئيس هو حملة الشهادات العليا أو الأوائل الذين اصدروا لهم كودات ومن من لم يستلم كود طبعاً هذا الموضوع مهم جداً وينتظرون بيان من وزاره المالية ومن الحكومة الموجودة الحالية، دوله الرئيس يوجد موضوع مهم جداً ايضاً هو خريجين هندسة النفط ومعاهد النفط الذين هم طبعاً نحن نستطيع أن نستخدمهم ونستطيع أن نشغلهم بالمشاريع النفطية الموجودة في العراق بدل العمالة الأجنبية الموجودة لدينا بحدود مليون عامل اجنبي برواتب مبالغ فيها بألاف الدولارات، وهؤلاء المواطنين الذين خسرت عليهم الدولة طبعاً وأعطتهم رواتب المعاهد سنتين والهندسة اربع سنوات ودربوهم وتعبوا عليهم وهم لديهم خبره في المجال النفطي، نستطيع أن نستخدمها بدل العمالة الموجودة في المشاريع النفطية، طبعاً سيادة الرئيس حضور السيد وزير المالية مهم جداً حتى يبين سقف زمني وتداول ونعلم الوضع الاقتصادي الموجود وهل توجد موازنة أو لا توجد في هذه السنة الاقتراض ماذا الذي سوف يحدث فنحتاج بصراحة إلى توضيحات وجداول زمنيه محددة لكل موضوع من المواضيع الموجودة.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هو السيد وزير المالية حضر للمجلس لأكثر من مره في اللجنة المالية.

- النائب حوراء عزيز حميد العلي:-

طبعاً إخواننا النواب في البصرة المحترمون لم يقصروا كفوا ووفوا في موضوع مياه البصرة، بصراحة أضم صوتي لهم وأناشد بهذا الموضوع لا نرغب أن نعيد الموضوع بتفاصيله، ولكن المواطن البصري قد وصل إلى مرحلة بأنه يقول لك لا يوجد لدي مانع من أن اشتري ماء الشرب، لكن ليس من الممكن اشتري الماء لأغراض أخرى، فإخواننا النواب لم يقصروا وان شاء الله جميعنا صوت واحد نطالب بهذا الملف انه يكون له دراسة حقيقية بهذا الموضوع، إضافة إلى موضوع أخر وهو أمانة وضعت بين يدي فحضرت أطالب بها في مجلس النواب المحترم، طلب تشريع وتفعيل حقوق جرحى العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية إضافة إلى انه طلب مني تمديد خدمة الموظف الجريح وفق الضوابط والتوصيات الصحية المعتمدة ومنح الجريح قطعة ارض سكنية ضمن استحقاقه القانوني، و تخصيص فرص عمل لأبناء الجرحى ضمن التعيينات الحكومية وما يمثلها، فأنا اختصر الموضوع يعني هو بصراحة عن الجرحى والعمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية الذي نرجوه من مجلس النواب الموقر انه يضع هذا الموضوع في عين الاعتبار وانا سوف اقدمه كملف ارجوا دراسته من قبل مجلس النواب.

- النائب عامر عبدالجبار اسماعيل عرب:-

نحن نطرح المشكلة ولكن معها الحلول، حلول عملية تطبيقية سريعة لأنه طرح المشكلة ممكن نطرح جميع المشاكل، لكن الأهم هي الحلول كيف وكيف تعالج المشكلة، المحافظات جميعها تشترك بمشاكل عديدة لكن البصرة تميزت بقضية التلوث والماء المالح يعني المواطن العراقي ويأخذ راتب نفس الراتب في الوزارة لكن في البصرة سوف يصرف على الماء لسقي الزرع والماء وسقي الحيوانات وما لتغيير الحنفيات والخلاطات جميعها لأربع أو خمسة اشهر بسبب الماء المالح، هذه يجب ان نحسبها من الناحية الاقتصادية تعكس على المواطن، السيد محافظ البصرة طالب بسحب مشروع تحلية ماء البحر من وزارة الإعمار والبلديات قبل خمس سنوات، وهذا المشروع ثلاث سنوات كانت الوزارة تعمل عليه، واعتبر هذا تلك وهو طالب فيه حتى الآن هو متلكئ لخمسة سنوات، يعني نحن الآن ارتفع سعر مشروع محطة تحليه ماء البحر ارتفع مليار دولار، لماذا لأنه دخلوا شريك عراقي، أنا ارغب أن اعلم الشريك العراقي من أين له خبرة أو أعمال مماثلة بمحطات تحلية البحر، وهي المحطة الأولى التي تنشأ في العراق، لا يوجد لدينا محطة تحلية ماء البحر، فهذه جميعها مؤشرات على شبهات فساد، فاليوم الحلول الآن نحن لدينا قناة البدعة فيها أضرار ولدينا الآن الشركات العامة، أنا أوصي من السيد رئيس الجلسة أن يخرج توصية من البرلمان إلى الحكومة، الحكومة توصي بسحب المنافع الاجتماعية من المدراء العامين في البصرة لغرض معالجة قناة البدعة بشكل عاجل، وشراء محطات متنقلة (بورتابل) من دول الخليج بشكل سريع حتى نعالج المشكلة اقلها جزئياً إلى حين أن يتم توفير أموال قضية محطة تحلية ماء البحر، المدراء العامين الى الآن ينثرون بالمنافع الاجتماعية كيفما يشاؤون والبلد بحاجه ولا توجد أموال، الآن أوصي مجلس الوزراء سحب المنافع الاجتماعية وتخصيصها حصرا لمعالجه قناه البدعة وشراء محطات متنقلة.

- النائب مزده محمود محمد عبدالله:-

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ارغب أن أتحدث اليوم عن موضوع مهم جداً وهو موضوع الموظفين والمعلمين العقود في إقليم كردستان الذي تعتمد عليه حياة ٨٦,٠٠٠ عائلة، هؤلاء الموظفون والمعلمين قدموا خدمات للبلد ولأبنائنا الطلبة ومن الضروري أن يصبحوا موظفين ومعلمين دائمين، اطلب من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العمل بجدية على هذا الموضوع وخاصة إن مشروع قانون الموازنة سوف يصل إلى البرلمان في الأشهر القادمة وذلك بإضافة فقرة خاصة في الموازنة لتثبيت الموظفين والمعلمين من العقود على الملاك الدائم ليكونوا مساوين إلى باقي الموظفين والمعلمين في الحقوق والواجبات.

- النائب دانه عبدالغفار عزيز مام فقي:-

تنص المادة (١٤) من الدستور العراقي على انه العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون والى أخره، كما تنص المادة (١١١) من الدستور على إن النفط والغاز هو ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، إلا إن وزارة النفط الاتحادية والحكومة الاتحادية لا ينفدان هذين النصين اللذين قراتهما أمام حضراتكم والساده النواب، هنالك أزمة حقيقية لشحة البنزين في الإقليم يضاف إلى أزمات أخرى مثل تأخر رواتب إقليم كردستان وعدم دفعها في وقتها المحدد، و أضيف إلى ذلك القصف المستمر على مدن إقليم كردستان دون توقف ودون وجود أي رادع أو إجراء حقيقي من قبل الحكومة الاتحادية، عليه اطلب من المجلس الموقر وسيادتكم التنسيق مع الحكومة الاتحادية لاتخاذ اللازم لمنع القصف، في الوقت الذي هنالك جهات معروفة هذا القصف يأتي من داخل العراق كما اطلب مفاتحه وزارة النفط لزيادة الحصة من (٥٠) ألف برميل يومياً مما يؤمن احتياجات الإقليم من البنزين.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

موضوعة ماء البصرة التي طرحوها السادة النواب واستمعنا إلى مداخلاتهم وحديثهم هذا لا يتعلق بموضوع ما البصرة، ماء البصرة مثلما ماء بابل، ماء كربلاء، هذه تعد محافظة مختلفة وعدد سكانها كبير (٥) مليون مواطن ترفد العراق جميعه يعني حقيقةً نحن في خطر، انا في مداولة قبل ايام مع السيدة النائب زينب التميمي، ذكرت انه ما نحتاجه ومتابعيه جميع النواب نواب البصرة على حد علمي هذا الموضوع كل ما يحتاجه مشروع ماء البدعة، هذا يحتاج الى (٥) مليار دينار عراقي لرئيس الوزراء بإمكانه أن الان يستخدم حتى ما موجود من اموال طوارئ، او يقترض، حتى ان كان من مصرف أو يقترض من دائرة او يذهب الى صندوق شهداء الشرطة في وزاره الداخلية مليء بالمليارات، خمسة مليار انا توجد مشكلة قديمة في العراق كله هي مشكلة النقص في مياه الشرب في كل المحافظات العراقية، وتوجد مشكله اقدم في محافظة البصرة والملوحة، وهذا المشروع الكبير الذي تقريبا ثلاثة ونصف ترليون عراقي يعتقد هذا الذي أضفناه في الموازنة وحولناه، هذه مشاكل كبيرة لكن الان توجد مشكلة مستحدثة ربما تتعلق في هذه القناة (٥) مليار عراقي هذه كارثة اتركونا أن نساعدهم في هذا الموضوع.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

دكتور سؤال على الـ خمسة مليار، هل المحافظ لا توجد لديه صلاحيه أن يخصص ٥ مليار؟

- النائب محمد جاسم محمد علي محمد الخفاجي:-

أنا لا اعلم ما هو الموضوع (٥) مليار اذا كان الرقم حقيقي فهذه كارثة، واذا كان غير حقيقي اكثر أو اقل كذلك يجب أن نعالج أي نفتهم ما هو الموضوع ما هي خمسة مليار.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

دكتور أنا ليس قصدي أن اذكر شخص، لكن أحب أن اسأل سؤال في الأُطر الإدارية، هل المحافظ ليس لديه حق أن يخصص هذا المبلغ لحل هذه المشكلة؟

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

نعم لديه الحق وبإمكانه وأخر شخص بإمكانه ان يقرض، لذلك أنا أتمنى دكتور نحن مقبلين على الزيارة الأربعينية واعتقد إن يوم الاثنين أخر جلسة وهذه فرصة العراقيين جميعهم ان شاء الله جميعهم يذهبون إلى كربلاء، محافظاتنا سوف تفرغ، البصرة سوف تكون فارغة بإمكانه أن يقطع الماء او يعمل على صيانه، فأنا أتمنى يوم الاثنين او حتى لو كان غداً، أتمنى يوم الاثنين أن يأتي لربع ساعة يأتي وزير المالية هنا مثل ما ذكر السيد النائب محمد والأخوة نواب البصرة، يأتي هنا إلى المنصة ويذكر هل صحيح أن الموضوع يتطلب (٥) مليار، هو أدعى قال لا يوجد لديه، أذا صح هذا أنا لا أرغب أن أتكلم غير هذا الكلام كتى نجد حل، (٥) مليار دينار عراقي، يأتي ربع ساعة، لا نتداخل، لا تحصل مداخلات ولا أبد، جميع النواب ثائرين وحقهم، لا نتداخل فقط جنابكم حتى يكون أمامنا، ليقول نحن محتاجين (٥) مليار، أتمنى أن توجه سيادة الرئيس.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

أنا لا اضمن انه يأتي، لأنه ربع ساعه يأتي وزير مالية لكن أنا أتكفل بأنه اتصل عليه شخصياً أنا لست من البصرة لكن اعتبروني من البصرة، سوف اتصل عليه شخصياً على هذه القضية الليلة إن شاء الله.

- النائب مصطفى عياش مطلك الكبيسي:-

رغبت أن اطرح هذه الملاحظة أثناء وجود لجنة العمل، في اغلب قوانين العمل حول العالم هنالك مادة تخصص لأصحاب الهمم وذوي الاحتياجات الخاصة والتوحد، بحيث يخصص لهم نسبة من التعيينات في القطاع الخاص والعام، وان تكون في أماكن تناسب طبيعة وطبيعتهم الشخصية، هنالك شخصيات خصوصاً بعض الحالات عالمياً، اليوم يعني مشاهير ورؤساء ولاعبين كانوا مصابين مثلا بالتوحد كانت لديهم أعراض توحد وهم الآن الندرة من الأذكياء ومن المشاهير، إضافة هذه المادة، أن تضاف مادة خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة في قانون العمل.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هذه نقطه مهمه البرلمانية.

- النائبة احلام رمضان فتاح اسماعيل:-

أنا سوف أتكلم عن قانون رقم (١٦) لسنه ٢٠١٠ قانون تعويض ممتلكات المتضررين من النظام السابق، هذا القانون منذ تشريعه منذ اكثر من (١٥) عام إلى هذا اليوم المتضررين لم يستفادوا شيء من هذا القانون، وانا أتحدث عن محافظه نينوى وأكيد المشكلة موجوده في باقي المحافظات نحن في العام الماضي ومثل كل عام المتضررين المترحلين لعام ١٩٨٩ من الكرد وهي الشبكة اليزيدية قدموا المعاملات وروجوها وكل المعاملات تم رفضها مره اخرى مثل كل عام، وعندما ذهبنا الى القاضي وقلنا لماذا يا سياده القاضي قال لنا تعليمات، ما هي التعليمات قال نحن نريد من المرحل ان يأتي الينا برقم السيارة التي تم ترحيله فيها، ومن ثم نحن نريد ورقه من دوائر للمرور والسيطرات التي مرت منها العجلة عجلات الترحيل وكذلك نريد اسم العقار ويجب ان يكون باسمه حصرا يعني سياده الرئيس العائلة التي كانت مجبره على الصعود في عجله الترحيل تحت تهديد السلاح، كان يجب عليها ان تبحث عن ورقه وقلم حتى تكتب رقم العجلة واسم العجلة التي سوف يُرحل بها، في تلك الساعة وفي تلك الأجواء المرعبة كانوا يريدون منه ان يأتي بورقه وقلم حتى يكتب رقم العجلة، هل هذا معقول هذا غير معقول وغير منطقي والأمر الأخر العوائل المرحلة من اين تأتي بأرقام وأوراق من دوائر المرور أو السيطرات التي مروا من جانبها، اي هل هم كانوا ذاهبين بإرادتهم في عجلاتهم او ذاهبين في سفره هم كانوا مجبرين، كانت عجلات حكومية كانت عمليات إبادة مجبرين على الصعود في هذه العجلات ودوائر المرور وما كان من الممكن النظام يترك خلفه آثر وبصمة على هذه عمليات الإبادة لترحيل الناس، السيد الرئيس المهم ومع الأسف والذنب ليس ذنب القاضي بل من

التعليمات المجحفة لهذا القرار، القاضي بعد كل تلك المآسي يقول لنا نحن من سهل نينوى عندما نينوى شملت كعائلة واحدة في هذا القانون أي نحن يجب نتحدث عن وهم، سياده الرئيس نحن لا نتحدث عن وهم نحن نتكلم عن حقيقه الحقيقة مؤلمه صحيح العملية تمت بتعتيم اعلامي ولم يكن هناك احد مطلع عليها ومظلوميتنا لم تظهر للعالم لكن القاسي والداني في تلك المناطق كان شاهدا على تلك الالوف، سيادة الرئيس نحن نطلب من لجنة الشهداء إما يلغون هذا القانون أو يُعدلوا من التعليمات، سنويا الناس تروج معاملات وتذهب الى المحافظ ومدير الناحية وعلى القائمقامية وفي النهاية تُرفض المعاملة هذا القانون أذى الناس أكثر من ان يُستفادوا منه.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

انتي نائب في المجلس ومن حقك تقديم مقترح تعديل قانون.

- النائبة احلام رمضان فتاح اسماعيل:-

تم التقديم سيادة الرئيس السنة الماضية في الدورة السابقة قدمت مقترح وعلى أساس انه تم التعليمات، تعليمات اعجازية لا تنطبق على أي شخص، اذا الحكومة لا تريد أن تعطي أموال لا تعطي.

- النائبة زينب خزعل مكي التميمي:-

عن عنوان كبير نتحدث عن المرآه العراقية في كل محافظات العراق وفي كل الأديان والأعراف والأوطان، المرأة في حماية أبيها زوجها واخيها فان فقدتهم كان الوطن هو الملجأ والمعين، منذ سنوات وزاره العمل كانت قد أوقفت كل الإجراءات اللازمة لتامين الحماية والدعم لذوي الإعاقة والمستحقين في وزاره الرعاية والعمل، لنا ان نتصور جميعا سياده الرئيس حال الأرامل وإيتامهم في كل العراق كيف يعيشون والى من يلجؤون المطلقات وأبنائهم كبار السن العاجزين المرضى لنا ان نتخيل ونتصور كيف يعيشون والى من يلجؤون في ظل هذه الإجراءات، سياده الرئيس نحن نعلم ومتيقنين في ظل غياب الموازنة نعم هناك ازمه ولكن حتى في الأزمات هناك أولويات ونعتقد إن كرامة المرآه العراقية هي أولوية بالتالي يقينا هناك إجراءات ويقينا هناك حلول ويجب ان تكون هناك حلول سياده الرئيس، في الفترة السابقة وزاره العمل كانت قد استبعدت الكثير من غير المستحقين بالإمكان جدا ان تحل محلهم هذه الفئات المطلقات الأرامل العاجزين كبار السن ايضا في الظروف القاهرة لكل بلد هناك أبواب وهناك إجراءات بلا شك حال هذه الفئات هي حال الظروف القاهرة نحن بأمس الحاجه إلى إجراءات عاجلة، نقترح على سيادتكم استضافه وزير العمل ووزير المالية للوقوف على هذه التفاصيل خاصه سياده الرئيس لا نعرف أن كان هذا مثبت وزاره العمل قد أوقفت البحث الميداني، بالتالي أصبحت هناك مسافه بيننا وبين حال الناس نحن لا نعرف الآن مثلا اذا اردنا المعالجة لا نعرف كم عدد هؤلاء الفئات المطلقات الأرامل العجزة كبار السن لا نعرف حتى كيف يعيشون وأين مكانهم ولا نعرف أعدادهم.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

انا ابن محافظه الديوانية وتكلمت سابقا شيء كثير في معاناة هذه المحافظة والتي أفقرت وانكبت فعلا لكن عندما نذكر محافظه البصرة أجد في نفسي غصة على هذا الموضوع منذ سنوات نسمع به ولا يوجد له حل، انا كنت في لجنه الصحة والبيئة النيابية في الدورة النيابية السابقة ولدي تقارير كشفتها واطلعت بها في مؤتمر أنَ اكثر مكان ومحافظه فيها سمية وتلوث مياه هي محافظه البصرة باعتبارها نهاية المصب لدجله والفرات ومع هذا لا توجد جلسه والساده النواب من محافظة البصرة إلا تكلموا وتداخلوا في هذا الموضوع، مجلس النواب وكل الجهات المعنية ان لم تحل هذا الموضوع لا خير بهم، البصرة التي تطعم العراق كله تعاني في هذه التفاصيل هناك موضوعين السيد رئيس الجلسة.

موضوع الحسابات الختامية باعتباريه عضو لجنه ماليه، واعتقد إن هناك توهم معين يجب أن نعيد في موضوع الحسابات الختامية، الحسابات الختامية للأعوام (٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥) السيد رئيس الجلسة موضوع المصادقة على الحسابات الختامية هو لا يعني المصادقة على المخالفات الموجودة، المصادقة على الحسابات الختامية يعني تثبيت هذه المخالفات القانونية والفجوات الموجودة في هذه الحسابات الختامية، لكن وانا أعطيت مقترح في داخل اللجنة المالية بانه يجب أن تكون هناك قيود قانونية والزام للحكومة ووزارة المالية بمتابعه تقارير ديوان الرقابة، لكن احد السادة النواب قال علينا أن نلتجأ الى تقارير، كلا أيها السادة النواب في كل قانون لعام (٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥) المادة (٢) تنص على، اسمح لي ان أقرأ نص المادة.

على وزاره المالية القيام معالجه كافة التحفظات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم كذا في ٢٠١٩/٩/٣٠ هذا مثلا في حسابات ٢٠١٤، القصد التقارير موجودة ونحتاج المصادقة عليها شيء خطير جدا.

الموضوع الأخر: اليوم نعلم جيدا بان الفساد والمحاصصة هي سبب خراب البلد، البدعة وغير البدعة ومحافظتنا الفقيرة وهذه التفاصيل بسبب الفساد وبسبب موضوع المحاصصة، الفساد للأسف وجدت انا ان هناك فجوه كبيره جدا وهي الرقابة الوقائية الاستباقية منذ عام ٢٠١٧ و ٢٠١٩ فقدت اول حلقه سيادة الرئيس الجلسة وهي الرقابة الاستباقية كيف؟

سابقا منذ تأسيس المفتش العام وكان المفتش العام بعد السقوط كانت هناك رقابة استباقيه متمثلة بمكاتب المفتش العام كانت تجلس مع العقود حين توقيعها وتكتب ملاحظاتها.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

كانت تسمى رقابة سابقة.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

نعم رقابة سابقة، هذه الرقابة السابقة، قرارات مجلس الوزراء قرر بإلغاء هذه الرقابة، نص قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) لسنه ٢٠١٣ المتعلق في تطوير إجراءات ديوان الرقابة المالية نص على.

قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية (٢٠) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤.

اولاً: التحول من أسلوب الرقابة والتدقيق المسبق للمعاملات المالية والعقود إلى أسلوب الرقابة والتدقيق اللاحق لكل العقود والمصروفات مصيبتنا اليوم بالعقود وألغوا موضوع الرقابة الاستباقية المعاملات المالية في جميع الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والمحافظات.

ثانيا: الغاء أي تشريعات تفرض الرقابة والتدقيق المسبق.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب الفكرة واضحة ولا تحتاج الى قراءة.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

إذاً ماذا نحتاج سيادة رئيس الجلسة، نحتاج هذه الحلقة المفرغة ان نكملها، إما بتأسيس هيأة الرقابة الوقائية أو بتأسيس جهة معينة أو إعطاء الصلاحيات وإلغاء هذه القرارات حتى ديوان الرقابة المالية يعمل بموضوع التدقيق ومن ثمّ التحقيق حتى تكون الحلقة كاملة.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هي أصلاً الرقابة موجودة في داخل السلطة التنفيذية، الوزير يكون رقيب على وكيل الوزير، وكيل الوزير على المدير العام، كلا من المفروض تعمل هذا بروح الأنظمة السياسية خاصةً الديمقراطية المفروض تعمل، وإذا لم تعمل بمعنى الوزير ايضاً مقصر.

- النائبة سوزان عكلاوي صالح السعد:-

بدايةً اود ان اشكر زملاءنا الساده النواب من باقي المحافظات يتارهم معنا في مشكله البصرة وتفاقم هذه الازمة، أزمة المياه وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري شكراً جزيلاً لهم وهذا ان دل على شيء دل على ان العراق اليوم هو وحده واحده في كافه محافظاتها سواء كانت في اقليم كردستان او بقيه المحافظات، بالتالي هذا الأمر بالتأكيد يشجعنا على انه سوف يكون هناك حلول عاجلة وسوف يكون هنالك ايضا بانه تصويت لصالح محافظة البصرة، عندما نريد أن يكون هناك أموال تخصص لها من اجل إصلاح ما قد طرا في قناه البدعة أو بقية مشاريعها المتلكئة بالنسبة للمياه، بالنسبة إلى ما أود أن اطرحه اليوم هي مناشدات وردت الينا ولمكتبنا من شريحه مهمله إلا وهم إنصاف ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة فرغم انه تم اقرار هذا القانون اذا تذكر جنابك كان في الدورة الثانية في دورتنا، وهذا القانون كان للعلم كان قانون مهم جدا ونحن توخينا في ان يكون هنالك إنصاف لهذه الشريحة لكن للأسف الشديد هناك مزاجيه بتطبيق مواد هذا القانون بعض المؤسسات طبقَ وبعد المؤسسات لم تطبق والمواد بالتأكيد بقت في ادراج المؤسسات والوزارات، أود ان اختصر وأبدي ملاحظاتي.

اولاً: اشكالية نسب التعيين التي هي في المادة (١٦) الفقرة (اولاً) للقانون (٣٨) حددت المادة نسبه (٥%) من التعيين للقطاع العام و(٣%) للقطاع الخاص والمختلط لذوي الإعاقة، إلا إن المشرع لم يقرن هذا النص باي جزاء او عقوبة على الجهات المخالفة مما ادى الى ان يكون هذه المزاجية التي ذكرتها هذا بالنسبة للفقرة الأولى، كذلك بالنسبة إلى الأراضي الأراضي ايضا كان من المفترض ان يخصص لهم نسبه (٥%) من قطع الأراضي التي توزع في المحافظة.

ثانيا: اشكاليه الإعانة الاجتماعية المادة (١٧) الفقرة (ثالثاً) نصت المادة على شمول ذوي الإعاقة إعانة اجتماعية في قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنه ٢٠١٤ الا ان هذا القانون يعتمد خط الفقر معياراً عاماً ويشمل فئات متعددة، المطلقات الأرامل الأيتام العاطلين دون المراعاة

لخصوصيه ذوي الاعاقة واحتياجاتهم الإضافية نتيجةً لإعاقتهم ورغم وجود قاعدة قانونيه مستقرة مفادها ان القانون الخاص يقيد القانون العام إلا أن هيئه الحماية الاجتماعية لم تعمل بمقتضى هذه القاعدة وتعاملت مع ذوي الإعاقة وحالهم حال بقيه الفئات.

المقترح نقل ملف ذوي الإعاقة من هيئه الحماية الاجتماعية الى هيئه رعاية ذوي الإعاقة باعتبارها الجهة المختصة بشؤونها وصرف الإعانة الاجتماعية لذوي الإعاقة من هيئه ذوي الإعاقة مباشرةً وبما يتناسب مع نسبه العجز ونوع الإعاقة وليس فقط معيار الفقر، وأطالب جنابكم بتوجيه لجنه العمل ومؤسسات المجتمع المدني بان يكون هناك إنصاف لهذه الشريحة وتعديل القانون وفي نفس الوقت جعل هيئه الإعاقة هي هيئه مستقله وترتبط بمجلس الوزراء مباشرةً.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

البرلمانية توجيه الى لجنة العمل.

- النائب تقي ناصر ماجد تقي الوائلي:-

لدي موضوعين.

الموضوع الاول: المشاريع المتلكئة للأسف الشديد للدورة السابقة كثير من المشاريع الخدمية وصلت الى نسبه انجاز كبيره منها المجاري الاكساء توقف ومما زاد معاناه المواطنين لان الشوارع مهدمه لا يستطيعون إنجازها ولا هم تاركيها على وضعها، وكثير من المشاريع المهمة وخاصةً المستشفيات (مستشفى الحرية) نسبه الإنجاز إلى (٧١%) وهذا منذ عام ٢٠١٣، سيادة الرئيس كلفه المشروع (٢٣٠) مليار ومتوقف منذ شهر الواحد ويحتاج الى (١٥) مليار لإكمال المشروع لترتفع نسبه إنجاز إلى (٨١%) من الانجاز هاذا سوف يتعرض الى الهدر والاندثار لان المواد موجوده في المستشفى مواد شبكه الأنابيب نظام التبريد كلها موجوده، يحتاج مبلغ حتى إكمال هذا المشروع، هذا المشروع بعد إكمال هذه السنة سوف يكون هناك اندثار وسوف يترتب عليه غرامات تقريبا (١٠%) أي بما يقارب (٣٠) مليار ارجو ان يكون هناك تحرك جدي لإنقاذ هذا المشروع من الاندثار وهدر المال العام.

الموضوع الثاني: اليوم اتت مناشده وهي من قبل اصحاب شاحنات عراقية في منفذ (طريبيل) على طول ٦٠ كيلو متر اضافه الى الساحات بعد ما تحولت الى المشاكل الموجودة في ميناء (البصرة) الى الان اجراءات العرقلة فيه من قِبلل الجانب الاردني وتعرقل هذه الشاحنات (٦٠) كيلو متر طول.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

لأسباب أمنية.

- النائب تقي ناصر ماجد تقي الوائلي:-

لأسباب أمنية لكن هذا تكبد للعراق خسائر كبيرة، نتمنى ان تكون هناك مخاطبة لتلك المنافذ لمعالجة هذا الموضوع.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

استاذ (حيدر) البرلمانية لجنة المنافذ متابعة هذا الموضوع مهم جداً.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

بدايةً أود ان اشكر الجميع الساده أعضاء مجلس النواب الذين هم من محافظات أخرى لحسهم الوطني جزاهم الله خير على الأطروحات التي تم طرحها وما تفضلوا به بخصوص معاناه محافظه البصرة في ملف المياه وايضا الساده النواب أعضاء مجلس النواب لمحافظه البصرة، انا الان سوف اطرح نفس الموضوع ولكن بأرقام مجموع الملوثات التي تصل لمحافظه البصرة من باقي المحافظات هذه الملوثات صناعيه طبيه مجاري وغيرها في الساعة الواحدة (٤٥٤) متر مكعب وفي اليوم الواحد (١٠٨٩٦) متر مكعب بما معناه ان المال الذي نسبح فيه والذي نغتسل به والذي نُعطيه للحيوان هو ماء مجاري بمعنى الكلمة، كميه الأتربة الموجودة في احواض الترسيب لا توصف الكارثة الكبرى بان كل محافظه البصرة خلال الايام السابقة تعاني من المياه الملوثة مع العلم ان المعنيين في الموضوع يعرفون ان احوض الترسيب الماء الذي فيها ملوث ويتم ضخه للمنازل، لا اعرف الموضوع هل هو إبادة جماعيه ما هي الفكرة من هذا الموضوع لم افهم، عندما نتكلم الحكومة تقول نحن لدينا مشاريع خلال السنوات السابقة نحن امضينا بها، للعلم هذه المشاريع هي عباره عن مجرد اساسات تم وضعها ومشاريع انتخابيه لا غير وليس فيها اي جدوى، هذه المشاريع التي بدأت فيها المحافظة تكلف محافظه البصرة سنويا اذا تم انشائها ودخلت الى العمل تكلف (٢٠٠) مليار دولار اي إذا مررنا في ازمه اقتصاديه مقبله على البلد هذه المحطات سوف تتوقف، هذا الموضوع يحتاج الى وقفة وموقف حقيقي من مجلس النواب، نحن اليوم في الدور

السادسة اي (٢٤) عام مرت على مجلس النواب الساده النواب من محافظه البصرة ينادون ويستغيثون بسبب تلوث الماء، نحن نواب محافظه البصرة اذا لم يكن لدينا موقف حقيقي كمجلس نواب نحن سوف نقاطع كل الجلسات المقبلة ليس من المعقول نحن قبل ثلاثة أيام استضفنا وزير الموارد المائية يقول نحن متوقفون على (٦) مليارات حتى نعالج محافظه البصرة لدينا منافذ ولدينا موازنات ولدينا الأموال التي وجدتها الحكومة في أنابيب الصرف الصحي هل تريد من العالم أن تصدقني عندما أقول نحن ليس لدينا (٦) مليار نعالج بها وضع البصرة والمليارات تخرج من أنابيب الصرف الصحي والبساتين التي تخرج بها الحكومة أموال (عدنان الجميلي) وغيره هل الناس سوف تصدق هذا الكلام هذا اولا.

ثانياً: قضية الكهرباء نحن كمحافظه البصرة لا أحد متفضل علينا في الكهرباء لا الوزير ولا الحكومات السابقة محطاتنا من أموالنا من موازنه البصرة، على أي أساس يأتي وزير الكهرباء ويوجه ويحدد محافظه البصرة في محدودات معينه نحن البصرة تنتج (٦٢٠٠) ميجا واط على اي أساس وزير الكهرباء يقول لهم اجعلوها (٤٣٠٠) ميجا واط والباقي يأخذوه.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

باعتبار ان هذا أمر اتحادي ومركزي وشبكه وطنية.

- النائب حسين علي جبار خلف الدراجي:-

نحن لدينا قرار مجلس الوزراء وقرار من وزاره الكهرباء وقرار من مجلس النواب ثلاثة قرارات باستثناء محافظه البصرة لظرفها الخاص من القطع المبرمج، نحن نكرر سوف نقاطع جلسات مجلس النواب اذا لم يكن هناك حل حقيقي.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

يوم الاثنين لدينا استضافة وزير الكهرباء الى مجلس النواب، ارجو اثاره هذا الموضوع امام الوزير.

- النائب حسين علي جبار خلف الدراجي:-

سيادة الرئيس مسألة أخيرة، نحن كل ما نتكلم داخل مجلس النواب ونسلط الضوء على فساد أو مشاكل معينه تطالبون بتشكيل لجان وتوجهون البرلمانية بذلك، الى الان خلال مداخلاتنا السابقة لم يرسل علينا احد ولم يتم تشكيل لجان ونحن فيها اعضاء مع العلم ان اكثر من ملف قمنا في طرحه وجهتم لتشكيل لجان لا نعرف ما هو السبب

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب ليس دفاعاً عن الدوائر الموجودة في المجلس، لكن ليس شرط الن الدوائر هي تتابع المفروض النائب يتابع، ونحن لا نستطيع تشكيل لجنة تحقيقية في كل موضوع هناك لجان مختصة يوجد لجنة الكهرباء ولجنة الطاقة ولجنة البيئة، المفروض نحن نعود الى الإختصاصات إذا نشكل لجان تحقيقية في كل شيء لن تبقى قيمة الى اللجان المختصة.

- النائب احمد شهيد مرهون الكرعاوي:-

دائما توصينا المرجعية وفي الخطب التي القتها المرجعية بخصوص صور الشهداء هناك خطا اليوم حدث في محافظه كربلاء المقدسة والمرجعية كانت توصي ينبغي الاهتمام في رفع صور الشهداء الابرار وذكر اسمائهم في الطرق التي تؤدي الى كربلاء لا سيما في الزيارة الأربعينية، اليوم اللواء (أنور النصراوي) مدير مديريه حمايه الحرمين التابع الى وزاره الداخلية قام برفع صور الشهداء والمراجع ولا سيما صور شهداء قادة النصر رضوان الله تعالى عليهم، نحن اليوم نريد ان نسال المعنى في الزيارة الاربعينية تتم هكذا اثارة الى أين يريد ان يصل يريد عمل فتنه بين الحشد والقوات الأمنية هل يريد ان يكون هناك تصادم، نحن اليوم نقول هناك خطأ والخطأ يتم معالجته لا نريد ان يتكرر في الايام المقبلة نطلب من جنابك توجيه الى لجنه الامن والدفاع لاتخاذ اللازم هذا اولا.

ثانياً: انا من سكنة منطقه (الفضيليه) شرق القناه، اليوم احدى الشركات التي متعاقدة مع أمانة بغداد عملت إكساء، والأكساء جدا رديء وحتى معيب ان اعرضه الى الاعلام تم اكساءهُ فوق (القش) وأنا لدي تسجيل لمقطع فديو عملية الأكساء فوق (القش) وسوف أرسله لك، انظر إلى استغفال الناس منطقة (الفضيليه) التي أعطت شهداء وأعطت ما أعطت التي كل تضحياتها في الانتخابات يخرجون، اي تربيه للوطن يخرجون في الفتوى يخرجون تأتي شركه مهندس مقيم اليوم غير موجود لماذا والله بسبب حراره الجو تارك العمال والموظفين الذين تحت الناس الذين مستغليهم وجاؤوا وأكسوا الشارع فوق (القش)، انا سوف اتخذ الاجراءات القانونية، سوف اقيم دعوى على شركه (البحر الابيض) والمهندس المقيم والمدير المفوض وحتى كذلك مدير الطرق، لكن نرجو من جنابكم سياده الرئيس توجيه كتاب رسمي من قبل مجلس النواب الى امانه بغداد لا يجوز الأكساء ويتركون الشركات بدون مهندس مقيم الأمر متروك لكم ونريد توجيه بهذا الشيء.

- النائبة رحيمه حسن احمد الجبوري:-

نلتمس من مجلسكم الموقر إنصاف المتبرعين الذين بادروا بالتبرع بقطعه ارض مملوكه الى مؤسسات الدولة شملت دوائر التربية لبناء المدارس والمراكز الصحية وذلك إيمانا منهم بخدمة الصالح العام ودعم البنى التحتية للدولة، وقد استند تبرعهم حسب قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣١٩٥) لعام ٢٠٢٣ واستناداً إلى ما ورد ضمن الموازنات الثلاثية للسنوات السابقة وحسب المادة (٣٥) (اولاً) والتي تضمنت منح درجتي وظيفتين لكل متبرع أو لأحد أقربائه تقديرا لهذه المبادرة الوطنية وقد قاموا فعلا بإكمال كافه الإجراءات القانونية المطلوبة بما في ذلك نقل الملكية القانونية وملكيه الأراضي بشكل رسمي واستيفاء جميع الشروط والتعليمات إلى انهم لغايه هذا التاريخ لم يحصلوا على هذا الاستحقاق ولم يتم تنفيذ ما تضمنت عليه تلك القرارات، الأمر الذي الحق بهم مرارا معنوياً ومادياً وعليه نرجو من سيادتكم التفضل بما يلي توجيه الجهات المعنية.

أولاً: الإسراع في تنفيذ الاستحقاق المتبرعين ممن اكملوا كافة الإجراءات القانونية وإصدار تعليمات واضحة وملزمة لضمان تطبيق القرار بشكل عادل وشفاف.

ثانياً: إدراج فقرة صريحة ضمن قانون موازنة ٢٠٢٦ يتضمن تثبيت حق المتبرعين بقطع الأراضي والحصول على درجتين وظيفتين لهم مع تجديد ألية تنفيذ واضحة وسقف زمني محدد بما يضمن إنصاف هذه الشريحة التي ساهمت بجهدها ومالها لخدمة المصلحة العامة.

ثالثاً: إنصاف الفاحصين على وزارة الداخلية لسنة ٢٠٢٣ممن أكملوا كافة الأجهزة من الفحوصات ومستوفين جميع الشروط والضوابط وسلم كراسه وفي انتظار ورود رسائل التحاقهم، لكن تم إقصائهم، طبعاً التحاقهم إسوة بأقرانهم واستبدال الأسماء لغير الفاحصين ممن ليس لديهم كراسات يلتحقوا بسبب المحاباة والمحاصصات والمحسوبيات وأعلمكم خاصة في محافظة نينوى، من منهم مواليد التسعينات فما فوق مضى على اعمارهم، الكل يعلم بسبب الظروف التي مرت بها محافظة نينوى وخروجها عن اطار الدولة لمدة ما يقارب أربعة سنوات، وفي هذه الحالة حرمانها من الاستحقاقات من التعيينات والامتيازات والقبول في كلية الشرطة وفي الكلية العسكرية، لذلك نطلب من رئاسة المجلس الموقرة على الإيعاز للجنة المالية إضافة فقرة ضمن موازنة ٢٠٢٦ تخصيص مالي يوعز لالتحاق الفاحصين على ملاك وزارة الداخلية كونهم اكملوا جميع الإجراءات الخاصة في التقديم.

- النائب عبدالله حامد حسين الخيكاني:-

بسم الله الرحمن الرحيم، أعظم الله لكم الأجر والثواب بذكرى أربعينية الإمام الحسين (سلام الله عليه)، سيدي الرئيس المادة (٣٨) من الدستور تنص على حريه التعبير بكل الوسائل بما لا يخون في النظام الداخلي، ما جرى اليوم في كربلاء من إزالة صور شهداء لهم قدسيتهم في العراق وخرج ملايين العراقيين لتشييع هؤلاء الشهداء استغراب واستياء كثير من العراقيين، لا يمكن أن يمر مرور الكرام من يكن اللواء (أنور النصراوي) حتى يقوم برفع صور الشهداء من الجدران وماذا قدم للوطن اللواء (أنور النصراوي) حتى يرفع صور الشهداء، بصراحه سياده الرئيس هذا الموضوع من إزالة صور الشهداء في كربلاء المقدسة يجب ان نقف عليه وان نتساءل في وزاره الداخلية وقياده العمليات لماذا يتم رفع صور الشهداء لهم قدسيتهم في العراق أن ترفع الصور بهذه الطريقة.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب أنا اتفق معك ومع ما طرحه النائب (أحمد شهيد) لكن أتمنى أن نتعامل مع مثل هذه المواضيع بهدوء وحكمة وروية، البلد وضعه لا يتحمل هذا الموضوع اتفق معك (١٠٠%) لكن هناك طرق ممكن معالجتها بدون أن نستفز الطرف الآخر، أيضاً أنا أتفق معك.

- النائب عبدالله حامد حسين الخيكاني:-

ما هو الإستفزاز سيادة الرئيس؟

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

كلا قصدي في ذكر الأسماء ومحاولة طرح ممكن أن نعالج الموضوع عن طريق لجنة الأمن والدفاع.

- النائب عبدالله حامد حسين الخيكاني:-

أتمنى من لجنة الأمن والدفاع والبرلمانية متابعة هذا الموضوع.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

لجنة الأمن والدفاع، البرلمانية متابعة هذا الموضوع، ضروري جداً لأن وضع البلد لا يتحمل.

- النائب عبدالله حامد حسين الخيكاني:-

الموضوع الثاني: في البرلمان العراقي لدينا أمانة وأقسمنا على الدستور نؤدي هذه الأمانة، وإنكم صوت الشعب وصوت جمهورنا وناسنا وخصوصا أنا من محافظه (ذي قار)، هنالك معاناه كبيره وسأنقل في كل جلسة إن شاء الله واحدة منها. إحدى هذه المعاناة العقود التي أبرمت عام ٢٠٢٣ أبرمتها الحكومة (١٥٠) ألف كانت حصه ذي قار منها عقود المفاضلة (٤٥٢٩) في عام ٢٠٢٣ كانت هذه العقود رحلت المقابلات إلى عام ٢٠٢٤ وفي عام ٢٠٢٤ رحلت المباشرة إلى عام ٢٠٢٥، باشروا عام ٢٠٢٥ في الشهر الحادي عشر والى هذه اللحظة لم يستلموا رواتبهم إلا هذه اللحظة ما يقارب (١٩٠٠) باشروا منهم في أربعة أو خمس وحدات إدارية والباقين موجودين إلى هذه اللحظة لم يعطوا مباشره ولم يستلموا أي شيء من كل الطرفين الذين باشروا والذين لم يباشروا، مع العلم أن هنالك محافظات مثل (الديوانية, وديالى, وكربلاء, والموصل) وغيرهم تم تسليمهم رواتب بشكل رسمي، لكن لماذا هذا الاستخفاف في محافظه (ذي قار) بعقود المفاضلة إلى (٤٥٢٩) درجه عقد في محافظه (ذي قار) إلى الآن لم يستروا أي شيء، أنا أتمنى من اللجنة المالية الموضوع وان نستدعي وزير المالية للحضور في جلسه البرلمان لتقديم هذه الأسئلة لماذا هذا الاستخفاف في محافظه ذي قار.

- السيد فرهاد آتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هو تمييز ولا نقول استخفاف، تمييز بين محافظة ومحافظة أُخرى.

تُرفع الجلسة إلى يوم الإثنين.

رُفعت الجلسة الساعة (٦:٢٠) مساءً.

****

****

****

****

*